

لابن هشام

ت ٧٦١ هـ

تأليف

محمد بن مصطفى القوجوي

(شيخ زاده ت ٩٥٠هـ)

دراسة وتحقيق

إسماعيل إسماعيل مروة

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

الرقم الاصطلاحي : ١٠٣٤
الرقم الموضوعي : ٤٥٠
الموضوع : لغة (نحو وصرف)
العنوان : شرح قواعد الإعراب لابن هشام
التأليف : محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زاده)
تحقيق : إسماعيل مروة
الصف التصويري : دار الفكر بدمشق
التنفيذ الطباعي : المطبعة العلمية بدمشق
عدد الصفحات : ٣٠٤
قياس الصفحة : ١٧ × ٢٤ سم
عدد النسخ : ١٥٠٠



الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م

جميع الحقوق محفوظة
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه
بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة
والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي
وغيرها من الحقوق إلاّ بإذن خطي من

دار الفكر بدمشق
سورية - دمشق - برامكة مقابل مركز
الانطلاق الموحد - ص.ب (٩٦٢)
برقياً : فكر - س.ت ٢٧٥٤
هاتف ٢٢٣٩٧١٧ ، ٢٢١١١٦٦
فاكس ٢٢٣٩٧١٦
تلكس FKR 411745 Sy



شرح قواعد الإعراب



عرفان

الصديق العزيز .. الأستاذ الفاضل

عبد الله أحمد المطوّع الموقّر

رعيت هذا البحث ، وكان لك

الفضل الأكبر في إخراجه بهذه الحلة الأنيقة

أذكر ذلك عرفاناً وشكراً

إسماعيل



إهداء

إلى أستاذي الدكتور

أسعد ذبيان

من رعاني وطوّقني بالطيبة الحسن

أرفع بحثي هذا

شكر

إلى النخلةِ المعطاء التي ما تزال تكتوي بهجير الصحراء.
نبعِ الأخوّة الثر الذي مابخل بالعطاء أخي
معتز مروة
الذي لولاه ماكتبت حرفاً واحداً في هذه الرسالة.
أقدّم شكري له في غربته.

وإلى زوجتي الطيّبة التي رافقتني رحلتي العلمية، فكانت نعم الصديقة، لم تتأفف، ولم تتبرّم يوماً، بل دفعتني بخلقها الرضيّ، وسماحتها، وقناعتها

وإلى أولادي مؤمنة ومنى ومؤمن الغالين
وقد سرقني البحث منهم طويلاً.. آمل أن
أعوّضهم في قابل الأيام
استحقوا شكري فإليهم أقدمه.

إسماعيل



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبيّ الذي اصطفى، وعلى سائر النبيّين، وآل محمد وصحبه الطاهرين، وبعد:

منذُ صارت العربية لغة القرآن المنزّل على صدر النبيّ الكريم، نالت عناية من علماء العربية إكراماً للغة وقرآنها، وفضلُ العربية هذا دفع اللغويين للعمل في تحليلها والتصنيف في علومها، ونشأ من بين علوم العربية عِلْمٌ على جانب كبير من الأهمية ـ أعاريب القرآن ـ توزّعت مصنّفاته إلى:

ـ كتب أخلصت للإعراب القرآني، ودراسة وجوهه وقراءاته، ومايتعلّق به من علوم أخرى.

ـ كتب اعتنت بالجوانب الإعرابية في القرآن الكريم، أو ببعض الظواهر التي ماكانت لتكون لولا القرآن الكريم.

وقد نشأ هذا الجانب من التأليف مُبكّراً، لكن ذروة نضجه والتأليف فيه كانت عند علاّمة النحو العربي (ابن هشام الحنبلي الأنصاري ٧٦١هـ) وأهم مصنفاته في هذا الباب «مُغْنِي اللَّبِيب عَن كُتُب الأَعَارِيب» والذي مايزال إلى يومنا يطغى على المصنفات في هذا الباب، حتّى تلك التي سبقت ابن هشام، كمصنفات «الزَّجَّاجي والرُّمَّاني والهَرَوِيّ والمَالَقِيّ والمُرَادِيّ».

ولم يُخْمِل هذا الكتاب ذكر كتب السابقين له وحسب، بل نحّى جانباً كتب ابن هشام في هذا الفن مثل «الإعْرَاب عَن قَوَاعِدِ الإعْرَاب». مع أنّه أسبق منه تأليفاً، ومن الباب نفسه، وقد زعم بعض الدّارسين أن «المُغْني» شرح له، وردّ ذلك بعضهم، ولذلك مكانه في الدّراسة ومع أنّ «المغني» سرق الاهتمام، إلاّ أنّ العلماء تنبّهوا إلى قيمة مصنفاته الأخرى، ومافيها من علم غزير مركّز، فقاموا بدراستها وشرحها، وعلى رأسها رسالته الموجزة «الإعراب عن قواعد الإعراب» وسيأتي ذكر شروحها في الدراسة إن شاء الله تعالى.

و«شَرح قواعد الإعراب» لـ شَيْخ زَادَه ٩٥٠هـ، من الشّروح القيّمة، فمع أنّ الشارح متأخّر في الزمان، إلاّ أن شرحه غنيٌّ بالفوائد اللغوية، ومصادره الكثيرة التي عاد إليها، جعلت شرحه حاوياً الكتب والآراء معاً.

وللشرح قيمة كبيرة تكمن في أنّ الشّارح عالم مشارك في كثير من العلوم ذات الصلة بالقرآن الكريم.

ولّما عاينت الكتاب، وجدت فيه فائدة، ولمست فيه نفعاً، لذلك شمّرت عن ساعد الجدّ، وقرّرت أن أخرجه إلى النور.

دوافـــع العمـــل فيـــه:

ليس من قبيل المصادفة أن أختار هذا الشرّح ليكون موضوع دراستي لنيل شهادة الماجستير في علوم اللغة، بل تمّ اختياره من إيمان قويّ بضرورة تحقيقه، أوجزه بمايلي:

١ ـ الكتـاب المشروح وموضوعـه:

إنّه كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، الذي لقي عناية من الدّارسين قديماً، وحديثاً، والسبب في موضوعه الطريف، والجمل وأشباه الجمل، والأدوات النحوية، وهذا الموضوع مع أهميته لم يلق عناية كافية في البحث لوعورته، حتى كاد الانقراض يطوله.

٢ ـ مؤلـف المتن:

ابن هشام الذي طبّقت شهرته الآفاق، ولقيت مصنفاته كلُّها عناية كبيرة، واستقبلها المتأدّبون والباحثون بالترحيب، فهي معروفة تتناقلها أيدي الخاصة والعامة.

وابن هشام أفرد عدداً غير قليل من مؤلفاته لهذا الفن حتى نضج:

- القَوَاعِدُ الصُّغرى.
- القَوَاعِدُ الكُبْرى.
- الإعْرَاب عَن قَوَاعِدِ الإعْراب.
- مُغْنِي اللَّبِيب عَن كُتُبِ الأَعَاريب.

حتى غدت نظرات ابن هشام في الباب، نظرية للعلماء الذين جاؤوا بعده.

٣ ـ الشارح وشرحه:

شارح الكتاب شيخ زاده أحد العلماء المشاركين، وشرحه الذي عثرت عليه في أثناء تنقيري في قوائم مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق، والتي آلت إلى مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، لفتا انتباهي، وفكّرت طويلاً في تصويره وتحقيقه، فكنت أُقْدِم حيناً، وأحجم حيناً..

وحين فكّرت بموضوعٍ لرسالتي، كان هذا المخطوط أوّل ماأعدتُ النظر فيه.

بحثتُ عنه طويلاً في فهارس المكتبات التي بين يدي، واستعنت بإخوة باحثين أفاضل خارج الوطن، فبحثوا في مكتباتٍ عاليةٍ عدّة، خاصة في تركيا موطن الشارح، فلم يعثروا على شيء، جزاهم الله خير الجزاء. ودفعني الفضول العلمي إلى تصوير نسختي مكتبة الأسد، فكان فيهما تشجيع لي، فهما تامّتان، جيّدتان، على مااعتورهما من وهن. ووصلت إلى قناعة بهذا الكتاب، وإلى إمكانية نشره من هاتين النسختين.

لاأريد أن أطنب في التقديم، فلكلٍّ مجال واسع في الدراسة، لكن لابد ممّا ليس منه بدّ.

وبعد:

عرضت الأمرَ أمام أستاذي الفاضل الدكتور أسعد ذبيان، فصحّح العزم مني، وحذّرني ممّا في النصِّ من مشكلات، وأشفق عليَّ من مقدار الجهد الذي يتطلّبه، ولمّا وجد رغبة مني، شجعني على ماعقدت عليه العزم ودفعني بروحه العلمية التي عُرِف بها، وحثّني على العمل، ولاأنكر أنني ماكنتُ لأنجزَ ماأنجزت لولا مابذل من وقته الثمين، وعلمه الوافر وتوجيهاته السديدة، فله عندي دَيْن لاأقضيه ماحييت.

وقد مدّ يد العون لي في أثناء الاختيار والعمل، ثلاثة من ذوي العلم والفضل، يقتضي المقام أن أذكرهم شاكراً: أساتذتي د. مزيد إسماعيل نعيم أستاذ النحو في جامعة دمشق، و د. نبيل أبو عمشة أستاذ النحو في جامعة دمشق، وأخي وأستاذي حسن إسماعيل مروة الذي كان نبراساً ومشجعاً ولم يزل. ولايفوتني أن أنوّه بأعضاء لجنة الحكم أستاذيّ الفاضلين د. عصام نور الدين ود. عفيف دمشقية على ماأبدياه من ملاحظات. أقدّم عملي هذا راجياً من الله أن أكون قد وفّقت، فإن كان فلله الفضل والمنّة، وإن قصّرت عن الغاية فلأنني لاأعلم، وفوق كلّ ذي عِلْمٍ عليم.

ربنا تقبل عملي هذا، واجعله في صحيفتي يوم الدّين، في خدمة كتابك المُبين، كتاب الحقّ واليقين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

إسماعيل إسماعيل مروة.

معربا الشـام - دمشـق

الثلاثاء ٢٣ ذي القعدة ١٤١٤ هـ

٣ أيـار ١٩٩٤ م

الدراســـة



الشّارح:

اسمه.

حياته.

حياته العلمية ومكانته.

مذهبه النحوي.

الاستشهاد في الشرح:

أ ـ القرآن والقراءات.

ب ـ الحديث الشريف.

جـ ـ الشعر.

د ـ النثر.

آثاره.



اســـــمه:

مُحيي الدِّين مُحَمَّد بن مُصْلح الدِّين القُوجَوِي(١)، والقُوجَه كما أفادني أحد العارفين باللغة التركية(٢)، تعني الشيء الكبير، والشيخ الكبير المُسِنّ، والعالم الكبير أيضاً. ولعلّ هذا الأخير هو الأقرب إلى شارحنا شيخ زاده، لأنّه كان معلماً متصدّراً للإقراء، وهذا الرأي يفسّر لنا أيضاً كثرة ورود هذه النسبة في أسماء العلماء الأتراك في تلك الحقبة. واستعراض سريع لأعلام كتاب «الشَّقَائِق النُّعْمَانِيَّةُ في عُلَمَاءِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيّة» لطَاشْكُبري زَادَه، يبيّن هذا الأمر بجلاء ووضوح. وقد أجمعت المصادر جميعها على تسميته.

حياتـــــه:

إنّ شيخ زاده، شأنه شأن كل العلماء المتأخّرين، غير العرب خاصة، لم يلق العناية التي يستحقها في كتب التراجم، فلاذكر لتاريخ مولده، ولاإشارة إلى عمره وكم عمّر، ولاإلى الأشياء الخاصة في حياته العلمية.

ونحن إن شئنا أن نستقي ترجمة وافية لحياة هذا العَلَم فإننا سنبدأ من كتاب «الشَّقَائِق النُّعْمَانِية»، وهو أقرب المؤلفين إليه روحاً وزمناً، ثم ننتقل إلى الكتب التي أخذت عن «الشَقَائِق» ترجمته جملة، دون أي زيادة مثل: «الكَوَاكِب السَّائِرة» و«شَذَرَاتُ الذَّهب» و«الأَعْلاَم» و«مُعْجَمُ المُؤَلِّفِين».

فما كتبه معاصره المتأثّر به طَاشْكُبرى زَادَه، هو المصدر الأوّل لترجمته بل الأوسع.

«العالم العامل الفاضل الكامل محيي الدين محمد ابن الشيخ العارف بالله تعالى مصلح الدين القوجوي، قرأ على علماء عصره، ثم وصل إلى خدمة المولى الفاضل ابن أفضل الدّين، ثم صار مدرساً بمدرسة خواجة خير الدين بمدينة قسطنطينية، وتزوج بنت الشيخ العارف بالله الشيخ مُحْيِي الدِّين القُوجَوي، ثم غلب عليه داعية الفراغ والعزلة، وترك التّدريس، وعُيّن له كل يوم خمسة عشر درهماً بطريق التقاعد وكان رحمه الله تعالى يستكثر ذلك ويقول: يكفيني عشرة دراهم، ولازم بيته واشتغل بالعلم الشريف والعبادة، وكان متواضعاً متخشّعاً، مرضيّ السّيرة، محمود الطريقة، وكان محباً لأهل الصلاح، وكان يشتري من السوق حوائجه بنفسه، ويحملها إلى بيته بنفسه، مع رغبة النّاس في خدمته، وهو لايرضى إلاّ أن يباشره متواضعاً لله تعالى، وهضماً

---

(١) كذا جاء اسمه في المصادر التي ترجمت له، وترجمته في «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» ٢٤٥ ، و«الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة» ٥٩/٢ ، و «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٤٠٩/١٠ ، و«معجم المطبوعات العربية» ١١٦٦/٢ . و«الأعلام» ٩٩/٧ . و«معجم المؤلفين» ٣٢/١٢ .

(٢) الأستاذ المحقّق إبراهيم صالح.

للنّفس، وكان يروي التفسير في مسجده، ويجتمع إليه أهل البلد، ويستمعون كلامه، ويتبركون بأنفاسه، وانتفع به كثيرون»[١] زاد صاحب «الشَّقَائِق النُّعْمانِيّة» في ترجمته مايتّصل به مباشرة فقال: (وكانت له محبة عظيمة لهذا العبد الفقير، وأنّه من جملةماافتخرت به، وماالخترت منصب القضاء إلاّ بوصيته منه، وكان قد أوصاني به)[٢]. ونقل صاحب «الكَوَاكِب السَّائِرَة» هذه الترجمة من «الشَّقَائِق» وكذلك فعل ابن العماد الحنبلي في «شَذَرَات الذَّهَب» وصاغ قول طَاشْكُبري «وممن أخذ عنه صاحب «الشَّقَائِق» قال: وهو من جلّة من افتخرت به، وماالخترت منصب القضاء إلا بوصيته منه»[٣]. «فالشَّقَائِق» هو المصدر الأوّل لترجمته، وعنه أخذ من جاء بعده وكان كلامهم ترديداً لما قال.

ولم تذكر المصادر عمّن أخذ شيخ زاده علمه، واكتفت بقولها عن جملة علماء عصره. ولم تذكر من طلابه أحداً اللهم إلاّ ماجاء من كلام ابن العِمَاد عن طَاشْكُبرى، والمرجّح أنه لم يأخذ عنه أخذ العلم، فهما متعاصران، متقاربان علماً، ووفاة.

وربّما فسَّر رأيه في اختياره للقضاء بالأخذ عنه، وأنا لاأرجّح ذلك كما أنني لاأنفيه، وهو للثاني أَرْجَحُ.

وهذا من الجوانب المغفلة في حياته، وحياة غيره من علماء هذه الحقبة من تاريخ الأمة الإسلامية.

أمّا وفاته فتُجمع المصادر على أنها كانت عام ٩٥٠هـ، غير أن الزركلي ذكر أن وفاته كانت عام ٩٥١هـ[٤]، وهذا وهم لست أدري مصدره، والأصحّ ماذكره أحد معاصريه، صاحب «الشَّقَائِق» عن وفاته وهو أقرب المؤرخين إليه، وعنه نقل مَنْ جاء بعده من المؤرخين.

مكـانتـه العلميـة:

مع أنّ المصادر لم تذكر شيئاً عن حياته العلمية إلاّ أنّ الظاهر من ترجمته أنّ حياته كانت مليئة بالعلم، فهو مدرّس، درس وحصّل، وهو بعد ذلك متفرّغ للعلم الشريف والكتابة.

وإن لم يصلنا الكثير عن تفصيلات حياته العلمية، إلاّ أن مؤلفاته التي وصلتنا تبيّن مكانته، فهو من تصدّى لكتب صعبة فشرحها وقرّبها للنّاس في الفنون المختلفة.

---

(١) ترجمته كما في «الشقائق النعمانية» ٢٤٥ .

(٢) «الشقائق النعمانية» طبعة د. أحمد صبحي فرات، واستعنت بها لأنها أفضل من حيث الفهرسة والدقة، وقد أطلعني عليها المحقّق الفاضل محمود الأرناؤوط، بعد أن اصطحبها من زورته الأخيرة لتركيا.

(٣) «شذرات الذهب»: ٤١٠/١٠ .

(٤) «الأعلام» ٩٩/٧ .

وأجمعت المصادر التاريخية، وكتب الفهارس أنّ حاشيته على «تفسير البيضاوي» من أجلّ كتبه، بل من أجلّ حواشي «أَنْوَار التَّنْزِيْل». فشيخ زاده واحد من العلماء المشاركين، والمدرسين العاملين بعلمهم، ومأأخلاقه، وتواضعه، وزهده إلاّ شواهد عدل على علمه، وعمله بهذا العلم.

وكتبه من بَعْدُ تشهد بهذه المكانة، ويضاف إليها اليوم كتاب جديد لم تلتفت إليه كتب الفهارس قديماً: «شرح قواعد الإعراب».

مذهبــه النَّحوي:

درجت العادة أن يُحدّد الدّارس مذهب مؤلّف كتابه الذي يدرسه، وذلك من خلال استقراء النص، وتفحّص آراء المؤلف في الكتاب المدروس، وتحديد اتجاه هذه الآراء.

وغالباً مايقتصر هذا التحديد على مدرستي البصرة والكوفة، وهما المدرستان الشهيرتان في النحّو العربي، وهناك من يحاول إثبات وجود مدارس أخرى كالبغدادية والشّامية والأندلسية.

لكن المتابع لهذه المدارس يجد أنها تدور في فلك المدرستين الأساسيتين في النّحو العربي؛ البصرية والكوفية.

ولن أتتبع في هذا الفصل دراسة نشوء المدرستين وأعلامهما فذلك أمر تاريخي بحت لامُسَوّغ له هنا، وكل مايهمّنا هو أن ندرس الكتاب خاصة، ولتلك الأبحاث التاريخية مجالاتها الأخرى. إن ماسأفعله هو تحديد مذهب شارح «قواعد الإعراب» (شيخ زاده) وهذا أمر لابد منه، وعليه سيقوم فيما بعد تحديد موقفه من الاحتجاج والاستشهاد، الذي هو أسُّ الخلاف وأساسه بين أتباع هاتين المدرستين الجليلتين.

إن خلافات كثيرة قائمة بين أصحاب هاتين المدرستين، في القياس والسماع، وغيرهما، ومن خلال استقراء آراء المؤلف في هذه الأمور يتم تحديد هويّة المؤلف النحوية.

شيخ زاده، إلى أيٍّ من المدرستين ينتمي، أو على الأصحّ نقول نحو أيٍّ مدرسة ينحو شيخ زاده؟

إن النص الذي ندرسه «شرح قواعد الإعراب» يحدّد لنا مذهب الشّارح من خلال استقرائه، وتحديد مصادره، فالكتب التي عاد إليها واحتجّ بها تبيّن مذهبه.

فأكثر كتب شيخ زاده من كتب البصرية، وهو يحتجّ بها موافقاً[1]. مثل كتب سيبويْه، والمُبَرِّد، والأَخْفَش.

(١) في كشّاف «الكتب الواردة في المتن» تجد ذلك قائماً.

أما عندما يورد كتب الكوفيين، فإنه يوردها معزّزة لقاعدة حسب أصول البصرية، أو لنقض ماجاءت به.

ومنهجه يظهر لنا مذهبه أيضاً[1]، فشيخ زاده يضيّق على نفسه في الشواهد، وشأنه في ذلك شأن أصحاب المدرسة البصرية، فشواهده تتدرّج على الشكل التالي:

١ - القرآن الكريم.

٢ - الشعر العربي.

٣ - الأقوال.

٤ - الحديث الشريف.

فهو لم يأخذ من الأحاديث الشريفة إلاّ بأقلّ القليل مع أنه متأخّر، وعدد من المتأخّرين توسّعوا في الاستشهاد في الحديث[2] كابن مالك. أما استقراء النصّ فإنه يبيّن ميله إلى المذهب البصري بجلاء ووضوح، فهو يذكر القاعدة النحوية حسب المذهب البصري، دون إشارة إلى الخلاف، إن لم يكن هناك من خلاف، ويعود ليقول في مكان آخر: أما الكوفيون فيقولون كذا...

وكذلك يورد مذهب سيبويه حجة، ويورد بعد ذلك رأي الكسائي والفرّاء وغيرهما مرجّحاً رأي سيبويه، وهكذا...

ومن عباراته الدّالة على مذهبه:

يقول الشَّلَوْبين أحد شيوخ الكوفيين: ٥٠ .

أما عند الكوفيين والأخفش منا: ٧٦ .

خلافاً للكوفيين: ١٦٣ .

الجمهور = البصرية: ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٥٠ .

فعندما حدّد أن الشّلوبين من شيوخ الكوفيين، فقد دفع مذهبه عنه على غير عادته في الرسالة، وكذلك العبارات التالية.

وفي الرسالة عموماً يطلق عبارة النحّاة والجمهور على البصرية.

أمّا في قواعد الاحتجاج، فإننا نلمس ذلك من خلال موقفه من السماع والقياس.

---

(١) في كشّاف «الشواهد» ووازن بين أنواعها وكثرتها.

(٢) للتوسع في «أصول النحو» للأستاذ سعيد الأفغاني: ٤٧ ومابعدها.

فهو يعتمد السماع: ١١١ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٥٢ نقلاً عن الارتشاف.

وكذلك القياس: على غير القياس: ١٤٢ .

لايقاس على الشاذ: ١١٠ .

والشذوذ يورد بعضه، ولايقيس عليه:

فَضِلَ يفضُل: تداخل الأبواب التصريفية: شاذ ١٠٠ .

دخول حتى الناصبة على المضمر يجوّزه المبرّد، وهو شاذ: ١٠٥ .

حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف فشاذ نادر: ١٥٨ .

وهو لايقيس على اللغات كلها، وإنّما يذكر تلك اللغة، دون أن يقيس عليها وهذا لايعني أنّ (شيخ زاده) أخذ بالمدرسة البصرية وحسب، بل إننا نجده شأنه في ذلك شأن النُّحاة المتأخّرين، يأخذ من المدرسة الأخرى من مبدأ التوفيق بين المدرستين. والسبب في ذلك يكمن في أن الشّارح مفسّر وفقيه قبل أن يكتب في النّحو وشرحه، وهذه الطائفة من العلماء لها موقف في الاحتجاج والحكم عليه.

والمفسرون وإن لم يأخذوا بالقراءات الشّاذّة في التعبّد، إلا أنّهم يأخذون بها للاستشهاد النحوي، لأن مادّة القراءات تشكل عندهم مادّة كبيرة من الشواهد التي تسمو إلى أعلى درجات الفصاحة.

فالاحتجاج عنده يبدأ بإجماع أهل البصرة والكوفة، ثم بما انفردت به مدرسة البصرة، وماهو مقنع من آراء الكوفيين.

أما القياس على الشاذ فإنه يذكره ولايأخذ به كما في نصب الفعل بعد لم عند بعض العرب.

وإذا تعارض القياس والسماع، أخذ بالسماع غير الشّاذ كمذهب البصريين. والفصاحة عنده كما عند أغلب علماء اللغة:

فقريش أولاً، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل..

وقد اتفق مع النُّحاة بأن البصريين أصحّ قياساً، لأنهم لايلتفتون إلى كل مسموع، ولايقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية في ذلك[1].

---

(١) تفصيل الآراء في القياس والسماع، والشاذ، والفصاحة، والاحتجاج في «الاقتراح» للسيوطي: ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٦ ، ١٢٢ ، ١٢٨ . فلينظر الحديث النظري هناك.

الاستشهـاد في الشرح:

حدّد النحّاة الاستشهاد في اللغة بـ:

القرآن، القراءات، وفيها خلاف، الحديث الشريف، الشعر، النثر.

القـرآن وَ القـراءات القـرآنيـة:

يحدد السيوطي في «الاقتراح» كيفية الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، رابطاً ذلك الاحتجاج بالسماع والقياس فقال:

«أما القرآن فكلُّ ماورد أنّه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه»(١).

ومن المعاصرين يقف الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه «في أصول النحو» من قضية القراءات موقف السيوطي، فقال في هذا المجال:

«لم يتوفر لنص ماتوفرّ للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء والأبيناء من التابعين عن الصحابة عن الرسول ﷺ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطريق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنصّ مااعتنى المسلمون بقرآنهم، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به»(٢). أما فيما يخصّ القراءات فقد قال الأفغاني وهو يرى عزوف النّحاة عن الاستشهاد بها:

«وبَعْدُ، فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجّه إلى النحّاة عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاماً»(٣).

الخلاف بين النّحاة كبير حول الاستشهاد بالقراءات، وكذلك الخلاف بين النحّاة والقرّاء، وليس المجال هنا لدراسة هذا الخلاف والبتّ فيه، خاصة وأنّ العلماء لم يصلوا إلى نتيجة واضحة موحّدة.

---

(١) «الاقتراح» السيوطي: ٣٦ .

(٢) «في أصول النحو» سعيد الأفغاني: ٢٨ .

(٣) «في أصول النحو»: ٤٥ .

إنّ مايهمنا هو موقف شيخ زاده من هذا الخلاف، فهو يستشهد بالقرآن استشهاداً كاملاً في (٢٢٠) موضعاً، يأخذ بالقراءات المتواترة وقراءات الآحاد والقراءات الشاذّة أيضاً، أما المتواترة فهي مبثوثة في الكتاب كاملاً، أمّا الآحاد والشاذة، فهي في مواضع محددة بـ (١٤) موضعاً في الرسالة، لكن اللافت للنظر أن الشارح لم يُشِرْ إلى كون هذه القراءة شاذّة أم لا، بل ذهب شيخ زاده إلى الاستشهاد بقراءات شاذّة لم تحوها كتب القراءات الشّاذّة، ولدى العودة إلى المظانّ وجدت هذه القراءات جمعيها في تفسير أبي حيان الأندلسي «البحر المحيط» الذي يشير إلى شذوذها، بينما لم يفعل ذلك شارح الرسالة[١].

ومن ذلك يتّضح مذهب الشّارح، فهو يحتجّ بالقرآن وقراءاته جميعاً دون أي حرج كما اعتاد النّحاة من قَبْلُ حيث اقتصروا على المتواترة كسيبويه وغيره من أئمة النحو قديماً.

الحديث الشريف:

في الاستشهاد بالحديث الشريف خلاف بين النُّحاة، لكن الإجماع كان على عدم الاستشهاد إلاّ بما صحّ نقله عن النبيّ ﷺ لفظاً.

«انقسم اللغويون فيما يروى من الأحاديث فريقين: فريقاً غلب على ظنّه أنها لفظه عليه السلام، فأجاز الاحتجاج بها، وفريقاً غلب على ظنه أنها مرويّة بالمعنى لاباللفظ، وإذاً لايجيز الاحتجاج بها»[٢].

والسيوطي في «الاقتراح» يبيّن أسباب عدم الاحتجاج به، مع رأي المدرستين بقوله:

«أما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادر جداً، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً. فإنّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم، فزادوا ونقّصوا وقدّموا وأخّروا وأبدلوا ألفاظاً بأخرى..

البصريون والكوفيون لم يستدلّوا بالحديث النبوي كثيراً، وإن فعله بعض المتأخرين كابن مالك»[٣].

ومنهج الشارح هو منهج النحويين القدامى من أتباع المدرستين، لم يستشهد بالحديث الشريف إلا في مواضع محدّدة، كاستشهاده به على لغة «أكلوني البراغيث»، في حديث «يتعاقبون فيكم»[٤].

---

(١) انظر الشرح في مواضع القراءات المثبتة في الفهارس.

(٢) «في أصول النحو»: ٤٧ .

(٣) «الاقتراح»: ٤٠ .

(٤) الحديث ص٤٦ ، وفي رواية أخرى سقط الاستشهاد به.

وقد ألمع إلى رأي ابن مالك ومن تبعه في الاستشهاد بالحديث، لكنّه لم يأخذ به، وليس ذلك إلاّ من باب الخوف والخشية والحيطة.

الشـــعر:

أجمع النحاةُ على الاستشهاد بالشعر الموثوق المعروف قائله، وأسقطوا من شواهدهم الشعر غير معروف القائل[١]. وحدّدوا ذلك بزمان ومكان محدّدين، لكن ذلك لايعني أنهم لم يخرموا هذه القاعدة، ففي سيبويه عدد غير قليل من الشواهد مجهولة القائل، وأخرى مروية بروايات متعددة، وثالثة متنازعة النسبة.

والشارح في شرحه تبع المنهج نفسه في الاستشهاد، فأخذ بهذه القواعد لكن بغير صرامة ونرى ذلك من خلال هذا الجدول:

عدد الشواهد الشعرية	٢٩	شاهداً.
عدد الشواهد معروفة القائل	١٨	شاهداً.
عدد الشواهد غير معروفة القائل	٧	شواهد.
عدد الشواهد متنازعة النسبة	٤	شواهد.

فالشّارح بقي على المنهج الذي جاءه من السابقين في استشهاده ورؤية نسبة الشواهد، وتماشيها مع القاعدة تؤكد تمسّكه الشديد بالقواعد التي وصلته، وربما كان السبب الرئيسي في ذلك أنه لم يصل مرتبة الاجتهاد التي تسمح له بأن يختطّ طريقاً خاصة كما فعل ابن مالك، مع أنه يعرف ذلك ويدركه.

النثـــر:

استشهد النحّاة بالنثر الذي قاله الفصحاء، ورواه الثقات[٢] والشارح اكتفى بهذا الشّرط، وبقي ملازماً له في رسالته، وقد اكتفى في شرحه بالاستشهاد بـ:

قولين لسيدنا عمر رضي الله عنه[٣].

قولين لسيدنا علي كرم الله وجهه[٤].

---

(١) «الاقتراح»: ٥٥ .

(٢) «الاقتراح»: ٥٥ .

(٣) «الشرح»: ٩٤ - ١٣٤ .

(٤) «الشرح»: ٤٣ - ١٣٧ .

ثلاثة أمثال[1].

ذكر هذه الشواهد، وهي من أقوال الفصحاء، ورواها الثقات في كتبهم وقد روى مجموعة أخرى من الأقوال النثرية التي تداولها النّحاة في كتبهم من سيبويه إلى يومنا، من مثل: قام زيد.. وغيرها من كلام النّحاة الذي صيغ من أجل تعزيز قاعدة، أو تأكيد حكم نحوي، لم أقف مع هذه الأقوال لعدم الضرورة، ولأن شيخ زاده كما أشرت كان ناقلاً لآراء النحاة، جامعاً لها، مردّداً لعباراتهم.

فشيخ زاده من أتباع المذهب البصري في الأخذ بأصول النحو، من سماع وقياس واحتجاج، وكذلك من أتباعه في الاستشهاد، لكنّه توسّع في ذلك قليلاً، في القراءات خاصّة أخذاً بمذهب ابن جنّي في الاستشهاد بالقراءات القرآنية مهما كانت نوعيتها؛ متواترة، أم آحاداً، أم شاذّة. ولذلك المذهب مايُسوّغه عند القدماء والمحدثين، من ابن جنّي إلى أبي حيّان الذي أخذ بما عنده في «البَحْر المُحِيط» إلى المُرَادِي الذي اعتدّ بذلك في «توضيح المقاصد والمسالك» وقد أخذ ذلك عن أبي حيّان بإشارة إليه، وبغير إشارة. وكذلك شارحنا المتأثّر بالمُرَادي وأبي حَيَّان معاً، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتابيه: «حاشيته على أنْوَار التَّنْزِيل» و«شَرح قَوَاعِد الإعْرَاب».

وبذلك يتضح لنا أنه كان من أتباع الأصول النحوية، لم يشأ أن يخرج عن إجماع النّحاة، وإن وفّق بين المذاهب أحياناً، في كثير من الدقة والأمانة العلمية في عزو الآراء إلى أصحابها...

آثـــــاره:

لشيخ زاده مصنّفات عديدة، متنوعة الاتجاهات، في الفقه واللغة والشعر والفرائض والتفسير، وهذا ماسأقف عنده وهو يحمل أكثر من دلالة على غزارة علمه، ومشاركته العلمية.

والمتتبع لهذه المصنفات يلحظ أنها جميعها تنتمي إلى كتب الأمليات العلمية، والسبب في ذلك ينبع من قِيَادِهِ دقّة التدريس، وهذه المهنة تقتضي من صاحبها أن يعطي من كل علم طرفاً، خاصة في تلك الحقبة التي لم يكن الاختصاص ذا قيمة فيها، بل كانت المشاركة في العلوم هي الدّالّة على طول باع المدرس، وحسن تعليمه..

وقد ذكر له صاحب الكشف[2]:

١ - «حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي»، ذكر حاجي خليفة هذا المصنف في مواضع عدة من كتابه، وذكر أنّ هذا الكتاب «حاشية شيخ زاده» هو أفضل حواشي «أنوار التنزيل» من بين

(١) «الشرح»: ٩ ، ٢٥ ، ١٦٠ .

(٢) «كشف الظنون»: ١٨٨ ، ١٢٤٧ ، ١٣٣٢ ، ١٦٨٩ ، ١٧٦٤ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٣٨ .

الحواشي الكثيرة التي كُتبت على «تفسير البيضاوي».. وفي ذلك دلالة على مكانة «الشارح» في عالم التفسير والتصنيف...

وفي الوقت نفسه أشار حاجي خليفة، وغيره من مؤرّخي الكتب العربية إلى أن هذا الكتاب «حاشيته على أنوار التنزيل» أفضل مصنفاته، وعند العودة إلى مصنّف شيخ زاده هذا ماشدّني إليه فالكتاب على قدر كبير من الأهمية، وفيه الكثير من العلم الدّالّ على المشاركة وقد طبع هذا الكتاب في أوائل هذا القرن، وعرفه الباحثون، وقدّروه حقّ قدره، ووُضع في مكانته اللائقة بين كتب التفسير وحواشيها.

ولعلّ هذا الكتاب هو السبب الأوّل في شهرة شيخ زاده، ورفعه إلى مرتبة الشرّاح الكبار، في الوقت الذي كثرت فيه كتب الحواشي.

وقد ردّد ذكره المصنفون مثل: (معجم المطبوعات العربية لسركيس - ومعجم الأعلام للزركلي - ومعجم المؤلفين لكحّالة..).

حتّى إن كتب التراجم نسبت شيخ زاده إليه، وأضفت صفة الكتاب على الكاتب فذكر كحّالة: «مفسّر، فرضي، مشارك في بعض العلوم، كان مدّرساً بالقسطنطينية»[١] ونقل الزركلي في أعلامه نقلاً عن حاجي خليفة قوله:

«هي أعظم الحواشي فائدة وأكثرها نفعاً، وأسهلها عبارة»[٢].

٢ - شرح «مفتاح العلوم» للسكّاكي، وهو واحد من أهم كتب هذا الفن وأشهرها تصدّى شيخ زاده لشرحه، وقد أشار إلى هذا الشّرح في الكتاب المحقّق «شرح قواعد الإعراب».

وهو من دلائل مشاركة شيخ زاده، وغزارة علمه، وقد ذكرته كتب الفهارس والتراجم[٣].

٣ - شرح «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية»[٤] للصاغاني وقد سمّاه الزركلي (حاشية)، والشرح والحاشية في تلك الحقبة المتأخرة أخذا اسماً واحداً، مع أنّ الشرح أرفع رتبة عند المصنفين القدامى من الحاشية. حتى إنّ التأليف في هذا العصر عُرف بتأليف الحواشي والشروح، مدحاً كان أم ذمّاً.

٤ - شرح «وقاية الرواية في مسائل الهداية»[٥] في الفقه الحنفي، وشيخ زاده من الفقهاء

(١) «معجم المؤلفين» عمر رضا كحالة: ٣٢/١٢ .
(٢) «الأعلام» للزركلي: ٩٩/٧ .
(٣) «كشف الظنون»: ١٧٦٤ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ ، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢ .
(٤) «كشف الظنون»: ١٦٨٩ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ .
(٥) «كشف الظنون»: ٢٠٢٢ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ ، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢ .

الأحناف، وقد أسهم إسهاماً كبيراً في إغناء مكتبة الفقه الحنفي بعدد من الكتب والشّروح، وهذا واحد من كتبه المهمة في هذا الباب، كما نقل أصحاب الفهارس والتراجم.

٥ ـ شرح «الكواكب الدريّة في مدح خير البريّة»[١] للبوصيري، المعروفة بـ «البردة» وهي من مشاركاته البلاغية والشعرية معاً، وهذه القصيدة من أهم قصائد المدح النبوي، وهي من أشهر تلك القصائد التي عرفت فيما بعد باسم «البديعية» وذلك لاهتمامها الكبير بالجانب البديعي في هذا الجانب[٢].

٦ ـ تعليق على «الهداية في الفروع» للمرغيناني الحنفي[٣]، وهو من إسهاماته في الفقه الحنفي أيضاً.

٧ ـ شرح «الفرائض السراجية»[٤]، وهو من الكتب المشهورة في بابه أيضاً، ويعزّز نسبة شيخ زاده الفقهية.

٨ ـ «شرح قواعد الإعراب» لابن هشام وهو الكتاب الذي أقوم بدراسته وتحقيقه، ولم تشر الكتب إلى هذا الكتاب غير إشارات لاتروي غلّة، لكن المخطوطتين نسبتا إلى شيخ زاده، وقد بسطت القول في ذلك في فصل خاص (نسبة الكتاب).

وقد جمع في هذا الكتاب مجموعة علومه التي سبق ذكرها، وأهمها، بل جلّها في التفسير والفقه.

لابد في هذه الوقفة مع مؤلّفات (مصنّفات) شيخ زاده من تسجيل ملاحظات وتعاليق حولها.

١ ـ ليس في تآليف (شيخ زاده) إبداع تأليفي خاص به، أي لم ينشىء المصنّف كتاباً خاصاً به، وإن حملت كتبه شيئاً من بصمته الخاصّة، لكنّ الحقّ أنه كان في تصانيفه مرتكزاً على غيره.

٢ ـ مصنفات شيخ زاده كافّة تحمل اسم (شرح) أو (حاشية) فهو من المحشّين الشارحين، وهذا الصّنف من المؤلفين لايبلغ درجة الإمامة مهما بلغ.

٣ ـ مصنفاته عديدة، والعلوم التي تعلّمها وعلّمها متنوعة، لكنّ طابعها العام فقهي تفسيري.

٤ ـ أثر مهنته التدريسية، ـ وقد كان أستاذاً في إستانبول ـ في مؤلفاته واضح للغاية، وذلك من خلال النّوعية، وقد أُلّفت لتقريب مؤلفات الأصول إلى الطلاّب الذين يجلسون إليه في حلقته التدريسية.

---

(١) «كشف الظنون»: ١٣٣٢ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ ، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢ .

(٢) لمزيد من التفصيل انظر «البديعيات في الأدب العربي» تأليف علي أبو زيد.

(٣) «كشف الظنون»: ٢٠٣٨ .

(٤) «كشف الظنون»: ١٢٤٧ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ ، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢ .

ويظلم كثيرٌ من النقاد مثل هذه النّوعية من التأليف، ويعدّونها هامشية لاقيمة لها، ويعدّها آخرون عظيمة في مرتبة التأليف، لكن الحق يقتضي أن تأخذ مكانها السليم، فهي ثقافة عصر، ومنهج جيل من المؤلفين المصنفين، ولو حاولنا إحصاء أسماء الشروح لأعجزنا ذلك..

وكم من الشّروح ضاعت لأنها ليست أصيلة، وكم منها عاشت لأنّها تحمل بصمة الشّارح، ولاريب في أن سُمْعَةَ شروح شيخ زاده الجيدة، جعلتها من الطائفة التي ترتقي لتلتقي التأليف، وإن أدنى درجة.

الكتاب:

- مادته.
- الكتاب المشروح.
- أهم شروح الإعراب عن قواعد الإعراب.
- التأليف في هذا الفن.
- أسلوب شيخ زاده في شرحه.
- مصادر الشرح
- قيمة الكتاب ومكانته.



الكتـــاب:

مادتـــه: «شرح قواعد الإعراب» كتاب قام فيه شيخ زاده بشرح متن من أكثر متون النحو شهرة، وهو «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام النحوي الشهير. وقضية الشروح على المتون، عرفت عند العرب منذ القدم، واستعراض سريع لظاهرة الشروح يبرز أهميتها، فكتاب «الإيضاح» لأبي علي الفارسي مثلاً حظي بشروح كثيرة لشواهده، و كذلك «اللُّمَع» لابن جنّي حظي بعناية لاتقلّ عن «الإيضاح» وماحظي به، ومن قَبْلُ كان كتاب سيبويه وغيره. وفي فترة لاحقة نظم ابن مالك «أَلْفِيَّته» التي لقيت مالم يلق متن من متون النحو، من شرح وتفصيل، وقد قام على شرحها عدد كبير من العلماء من أمثال: ابن عَقِيل، ابن هِشَام، الأَشْموني، المُرَادِي، وغيرهم كثير.

ولابن مالك كتاب «تَسْهِيل الفَوَائِد» كذلك حظي بعناية فائقة، وشروح عدّة...

ومن قَبْلُ كان «المُفَصَّل» للعلاّمة الزَّمَخْشَرِي، وهو من كتب المتون أيضاً وقد توفّر على هذا الكتاب عدد من العلماء الكبار الذين شرحوه من أمثال: ابن يَعيش أبي البَقَاء، وهو أشهر الشروح، وابن الحَاجِب في شرحه الموسوم بـ «الإيضَاح في شَرح المُفَصَّل».

فهذه الظاهرة ليست غريبة أو جديدة، وليست سلبية كما يُظَنُّ.. وكُتُبُ ابن هشام من الكتب التي ذاع صيتها، ودوّت شهرتها، وكتابه هذا «الإعراب عن قواعد الإعراب» من الكتب المتون التي حظيت بعناية العلماء، وتعليقاتهم وشروحهم.

الكتـــاب المشـــروح:

«الإعراب عن قواعد الإعراب» للشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف الشهير بابن هشام النّحوي ٧٦١هـ[١].

مختصر مشهور بقواعد الإعراب على أربعة أبواب:

الأوّل في الجمل وأحكامها.

الثاني في الجار والمجرور.

الثالث في عشرين كلمة.

---

(١) من أجل ترجمة ابن هشام، ومكانته، ومذهبه، ومؤلفاته، انظر كتب التراجم النّحوية عامة، وكتاب: «ابن هشام النّحوي» للدكتور سامي عوض، ففيه دراسة واسعة مفصّلة، وفَصَّلَ يدرس واحداً من شروح كتب ابن هشام النحوي وهو «حل المعاقد» للشمني. وكتاب «ابن هشام، حياته ومنهجه النحوي» د. عصام نور الدين. دار الكتاب العالمي - بيروت.

الرابع في الإشارة إلى عبارة محرّرة[1].

وهذا المتن شأنه في تأليفه شأن المتون الأخرى، مختصر العبارة، مكثّف المعلومة، لايستطيع أن يسبر غوره إلا متمكن من العربية وقواعدها، لذلك وجدنا العلماء يتعاقبون على شرحه ودراسته، سواء من شرحه نثراً، أو من نظمه شعراً.

والناظر في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» يلمس الحاجة ماسّة لشرحه، وتبيان مقاصده، وهذا ماحدا بالعلماء الأفاضل أن يدرسوه ويشرحوه.

والكتاب حلقة في سلسلة من أعمال ابن هشام في هذا الفنّ، حتى صار ابن هشام وهذا الفن توأمين، يُذكران معاً، وكأنّه لم يؤلّف فيما سواه، وهو صاحب «القواعد الصغرى»[2] و«القواعد الكبرى»[3] و«الإعراب عن قواعد الإعراب»[4] و«مغني اللبيب»[5].

ومؤلفات ابن هشام عامّة لقيت عناية كبيرة من معاصريه، وممن تلوهم، والسبب في ذلك أسلوبه السهل الذي يوصل العبارة بيُسْرٍ وسهولة، ومأأشبهه في النحو، بالنّووي في الحديث، وقد سارت كتبهما، وذاعت أكثر من كتب أي كاتب آخر[6].

وقد شرحت كتبه في حياته، وبعد وفاته، وهاهي تلقى من الباحثين عناية لم تلقها غيرها من الكتب، ولاأبالغ إن قلت:

إنّ كتب ابن هشام خدمت النّحو وقرّبته أكثر من أي كتاب آخر. وإن تأليفه في فنّ الأدوات والجمل، من نعم الله على هذا الفن، وفيما بعد سأقف عند الكتب التي سبقته لكنها لم تبلغ شأوه، بل لم تكن لتذكر على جلالة قدرها وقدر مؤلفيها إلاّ من باب الموازنة مع ماقدّم ابن هشام.

ولعلّه لم يبالغ عندما نسب هذا الفن إلى نفسه دون غيره، مع أنّ من العلماء من سبقه، وذلك لأنه كان الأقدر على تفتيقه، وتبويبه وإظهاره في ثوب لائق، كان «مُغْني اللّبيب» أكثر كتبه نصاعة ونضجاً.

---

(١) «كشف الظنون» ١/١٢٤ ، «معجم المطبوعات» ١/٢٧٤ .

(٢) طبع في دمشق محققاً بعناية حسن إسماعيل مروة، مكتبة سعد الدين ١٩٨٨ .

(٣) يتوهم بعضهم فيظنها «الإعراب عن قواعد الإعراب» ويرجّح آخرون أنها مفقودة.

(٤) عُدت إلى التي بعناية رشيد العبيدي، دار الفكر بيروت.

(٥) طبع بعناية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وكذلك بعناية د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وبمراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني.

(٦) كتاب «ابن هشام النحوي» ومالقيت كتبه عامّة من عناية.

أهم شروح «الإعراب عن قواعد الإعراب»:

لقد ذكر حاجي خليفة في كتابه «كَشْف الظُّنون» عدداً من شروح هذا المتن وهي:

١ - «شرح قواعد الإعراب» للعلاّمة مُحيي الدّين مُحَمّد بن سُلَيْمان الكَافِيَجِي ت ٨٧٩هـ وهو أحسنها[1].

٢ - شرح جلال الدين محمد بن أحمد المُحَلَّى ت ٨٦٤هـ ولم يكمله.

٣ - شرح خَالد بن عبد الله الأَزْهَرِي النحوي ت ٩٠٥هـ وهو كتاب تعليمي بعنوان «مُوصِلُ الطُّلاَّبِ إلى قَوَاعِدِ الإعْراب»[2].

٤ - شرح برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي شريف المَقْدِسي ت ٩٠٠هـ

٥ - شرح أحمد بن محمد الزَّيْلِي الموسوم بـ «حَلُّ مَعَاقِد القَوَاعِد» ت ٩٦٧هـ[3].

٦ - شرح محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخَرْتَبَرْتِي ت ٩١٠هـ

٧ - شرح نور الدين علي العُسَيْلِي ت ٩٨٠هـ

٨ - شرح محمد بن عبد الكريم الموسوم بـ «كاشِفُ القِنَاع».

٩ - أبو عبد الله محمد بن جماعة الكناني ت ٨١٩ هـ وهو الموسوم بـ «أَوْثَقُ الأَسْبَاب».

١٠ - شرح لأحد المتأخرين عنوانه: «مَقَاصِدُ الأَلْبَابِ».

وقد شرحه نظماً:

١ - أبو البقاء محمد بن أحمد بعنوان «بَهْجَةُ القَوَاعِد».

٢ - شهاب الدين أحمد بن الهائم بعنوان «تُحْفَةُ الطُّلاَّبِ» ت ٨١٥ هـ[4].

ومن شروحه التي لم تذكرها كتب الفهارس، وهي عديدة.

شرح مُحَمَّد بن مُصْطَفَى القُوجَوي الحَنَفِي (مُصْلِحُ الدِّين) ٩٥٠هـ

وهذا الشّرح هو موضوع دراستنا، ونقوم بنشره محققاً تحقيقاً علمياً للمرّة الأولى.....

---

(١) طبع في دمشق محققاً بعناية د. فخر الدين قباوة، دار طلاس ١٩٨٩ .

(٢) مطبوع طبعة أزهرية غير محققة، وعلمت أنه طبع محققاً في الأردن لكنني ما اطّلعت عليه.

(٣) قرأت أكثره على هامش شرح شيخ زاده، وهو نافع جيد.

(٤) «كشف الظنون» ١/١٢٤ - ١٢٥ .

التـأليـف في هـذا الفـنّ:

لابدّ من الوقوف عند الجهود التي سبقت ابن هشام في كتابه هذا «الإعراب عن قواعد الإعراب» إذ لايمكن أن تكون هذه الثّمرة الناضجة، هي التجربة الأولى في بابها.

واستعراض المؤلفات السابقة يظهر قيمة الجهود اللغوية العربية، وفي الوقت نفسه تبيّن اهتمام العرب بلغتهم، والتصنيف في علومها المتعدّدة.

والذي لامَنْدُوحَة من ذكره هو أنّ علم الأدوات، وإعراب الجمل واشباه الجمل، قد نشأ وكبر في أحضان علوم القرآن، فنحن نجده موزّعاً في كتب علوم القرآن الكثيرة، لكننا لن نقفَ في هذه الوقفة إلاّ مع الكتب المخلصة للأدوات والجمل وإعرابها ولاأقصر الإخلاص هنا على الأدوات وحسب، بل على الفنّ كاملاً من أدوات وجمل وأشباه جمل، أي تلك التي خرجت عن باب التأليف التقليدي في النحو.

وأعرض لهذه الكتب، وقد عدت إليها جميعاً في تحقيق النصّ، وفي دراسة معالم هذا الباب، وأرتّب هذه الكتب على تواريخ وَفَيَاتِ مؤلفيها، وسنتبيّن أهمية ابن هشام، وجمال أسلوبه، وشمولية معلوماته، فمع أنّه جاء آخراً في سلسلة مؤلّفي هذه الكتب، إلاّ أنه كان أكثر أصحابها شهرة، وكتبه أكثرها ذيوعاً، مما يدلّ أيضاً على أنه أفاد بعلمه وخبرته من تجاربهم، ولهذا حظيت كتبه بالعناية والشروح، وليس صحيحاً مايُقال من أن شهرته كانت لأنّ كتبه طبعت قبل غيرها، لأن العناية لزمتها منذ تأليفها، وليست في الوقت الحاضر وحسب.

١ ـ الزَّجَّاجي: لعلّ الزَّجَّاجي أوّل من اهتمّ بالتأليف في هذا الباب، فقد كتب أوّل كتاب بالحروف «اللاَّمَات»[1] أذكر هذا الكتاب مع أنّه ليس من كتب الفنّ الذي نبحث فيه، مع أنه ينضوي في خاتمة المطاف تحته، لكن الكتاب الذي نقصده في هذا المجال هو كتاب حُروف المعاني[2] للزَّجَّاجي ت ٣٤٠هـ

درس فيه حروف المعاني، وبثّ فيه آراءه النحوية، وقد وقف من ذلك محققه د. الحمد في دراسته وقفة وافية.

ولم يكتف فيه بدراسة «حروف المعاني»، بل زاد في دراسة بعض التراكيب النحوية، والأفعال التي درست في كتب النحو بإسهاب.

---

(١) طبع بتحقيق الأستاذ الدكتور مازن المبارك في مجمع اللغة العربية بدمشق أوّل مرّة ١٩٦٩م، وأُعيد طبعه معدّلاً في دار الفكر ـ دمشق.

(٢) طبع بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد في مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٢ ١٩٨٦م.

٢ ـ الرُّمّاني ت ٣٨٤ هـ

كتاب «مَعَاني الحُروف»[1] وقد رتّبه على الحروف الأحادية، فالثنائية فالثلاثية، يبدأ بتعريف الحرف، ثم بمعانيه واستخدامه.

٣ ـ الهَرَوِيّ ت ٤١٥هـ

كتابه «الأُزْهِيَة في عِلمِ الحُروف»[2] لم يتبع فيه الهروي ترتيباً معيناً، وإنّما كان يذكر الكلمة، ووجوهها، وشواهدها وحسب.

٤ ـ مكّي بن أبي طالب القَيْسي ت ٤٣٧هـ

كتاب «شَرح كَلاً وبَلى ونَعَم»[3] وهذا الكتاب لطيف غير شامل فهو اقتصر على ثلاثة حروف، وخصّ دراسته بالوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله تعالى، وذكرته لأنه يقف عند الوجوه النحوية عند ذكر كل واحدة منهن.

٥ ـ أحمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢هـ كتاب: «رَصْفُ المَباني»[4]. رتّب المالقي كتابه على حروف المعجم بدءاً بالهمزة، وانتهاءً بالياء، مستعرضاً الأداة ومعانيها، ووجوهها.

٦ ـ الحسن بن القاسم المُرادِي ـ ابن أُمّ قَاسِم ـ ت ٧٤٩هـ كتاب «الجَنَى الدَّاني في حُرُوف المَعَاني»[5].

وقد رتّب المرادي كتابه على الأحادي، فالثنائي، فالثلاثي وهكذا، وضمن كل ترتيب اعتمد الترتيب المعجمي، ويُعَدّ الكتاب حلقة متطورة في هذا الفن.

وفي المقدّمة يذكر المحققان الفاضلان أنّ ابن هشام أخذ عن المرادي دون أن يردّ إليه الفضل، وهذا الاستعراض يبيّن أنّ كلاً واحد كان حلقة في سلسلة وحسب، فالمرادي أخذ عن سابقيه، وكذا فعل ابن هشام، لكنه أدخل على ذلك حِسَّه اللغوي المرهف، وأسبغ عليه خبرته، فليس من الضرّوري أن يكون قد سطا على عمله كما يتهيأ.

٧ ـ جمال الدين بن هشام النَّحوي الأَنْصاري ت ٧٦١هـ وعند ابن هشام كانت المحطّة الكبرى لهذا الفن، فهو لم يكتب أو يصنّف كتاباً واحداً، بل جعل همّه الأكبر في حياته العلمية

---

(١)طبع بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ دار نهضة مصر.

(٢)طبع بتحقيق الأستاذ عبد المعين الملوحي في مجمع اللغة العربية بدمشق ط٢ ١٩٨١ .

(٣)طبع في دمشق بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات ـ دار المأمون ط١ ١٩٨٣م.

(٤)طبع في دمشق بتحقيق أحمد محمد الخرّاط ـ في مجمع اللغة العربية ط١ ١٩٧٥م

(٥)طبع في حلب بتحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة، ومحمد نديم فاضل ط١ ١٩٧٣م، وأعيد تصويره في دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

هذا الباب من التأليف، وهو إعراب الجمل، وأشباه الجمل، والأدوات وكانت مؤلفاته سلسلة متّصلة من الدراسات المتابعة، والجهود التي ندر أن نجد مثيلاً لها.

وقد تهيأ لبعض الدّارسين أن كل كتاب من هذه الكتب، شرح للكتاب السابق، أو تلخيص لكتاب لاحق، وهكذا.

لكن الأمر لم يكن كذلك، فابن هشام ألّف كتبه هذه حسب مقتضيات الزمان والمكان، فنجد عبارته موجزة حيناً، ومسهبة حيناً آخر، ولو كان أحدها شرحاً للآخر، لما احتاجت لشروح من غيره من علماء العربية.

- «القواعد الصغرى»[١]:

وهي رسالة صغيرة لطيفة الحجم، تقع في ورقات، مقسّمة إلى:

في الجملة ومسائلها.

في الظرف والجار والمجرور.

في أدوات يكثر دورانها في الكلام.

نلاحظ أنّه في هذه الرسالة اختصر اختصاراً شديداً، واكتفى بما يقدّم الفائدة، وبما يدور على ألسنة المعربين.

- «القواعد الكبرى»[٢] - من الباحثين من يقول إنها ضاعت في طريق عودة ابن هشام من الحجاز، ومنهم من يقول إنها «الإعراب عن قواعد الإعراب» لكن إشارة في مقدّمة القواعد الصغرى، تعطينا صورة واضحة عن هذا الكتاب:

«هذه نكت يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب، تسهيلاً على الطلاّب وتقريباً على أولي الألباب، وتنحصر في ثلاثة أبواب»[٣].

فالقواعد الكبرى غير «الإعراب عن قواعد الإعراب»، والإعراب في أربعة أبواب.

- «الإعراب عن قواعد الإعراب»[٤] - حلقة أكثر اتّساعاً واستيعاباً في مؤلفات ابن هشام، تقع في أربعة أبواب هي:

---

(١) أشرت إلى أنّها طبعت في دمشق ضمن «من رسائل ابن هشام النحوية» وهي: المسائل السفرية - موقد الأذهان وموقظ الوسنان - القواعد الصغرى. بتحقيق حسن إسماعيل مروة.

(٢) مناقشة د. فخر الدين قباوة في دراسته لشرح قواعد الإعراب للكافيجي.

(٣) «من رسائل ابن هشام النحوية»: ١٣٩ .

(٤) أشرت إلى أنه طبع في دار الفكر بدمشق، بتحقيق رشيد العبيدي.

الباب الأول: في الجملة وأحكامها.

الباب الثاني: في الجار والمجرور.

الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب. وهو الذي يعرض فيه للأدوات وحروف المعاني.

الباب الرابع: في الإشارات إلى عبارات، وفيه فوائد كثيرة تتعلّق بالأدوات أيضاً.

- «مُغْني اللَّبِيب عن كُتُب الأَعَارِيب»(١)

يعدُّ كتاب «مغني اللبيب» رأس كتب ابن هشام المؤَلَّفَةِ في هذا الباب. ففيه جمع خلاصة تجربته الطويلة، واستوعب المعارف التي وصلته من النحو العربي، فبوّبها ونسّقها في هذا الكتاب، الذي جمع فكفى وكان بحقّ مُغْنِياً، واستحق أن يُوسَمَ بـ «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» وقد ذاع صيته وبَعُدَ بين الباحثين والعلماء(٢).

فالدماميني وحده شرحه ثلاثة شروح، وللشُّمُنّي حاشية عليه، وغيرهما من العلماء الأفاضل ذوي الباع.

وقد حظي بعناية المعاصرين، ونشر أكثر من نشرة، هذا عدا شروح شواهده، ومعاني أبياته، ويمكن أن يكون في بابه كـ «الكتاب». وليس السبب في ذلك أنّه طبع أوّلاً كما يدّعي بعضهم، بل لأن هذا الكتاب قد بلغ قمّة التأليف في هذا الباب.

وإلى ذلك يشير د. الحمد محقق كتاب «حروف المعاني» لكنه لايقصر الأمر على نشره وحسب، بل يتعداه إلى «مكانة مؤلفه، واستقصائه ووفرة شواهده وشموله، ولنشره مبكراً»(٣).

«والحقّ أنّ ابن هشام التزم خطّاً واضحاً سديداً في منهجه، وهذه ميزة تسجّل لابن هشام في مصنفاته، فهو ذو عقلية منظمّة، واتّسم كتابه بالشمول والاستقصاء، والدقّة في نسبة الآراء إلى أصحابها، وكان تبريره لاختيار ماأورده من الحروف والأسماء والأفعال موفقاً»(٣).

ولمّا كان «المُغْني» بهذا الغنى النحوي، وكثرة الشّواهد، أخذ مكانة الصدارة في كتب الأدوات، مع أنه تكلّم في غير الأدوات أيضاً.

---

(١) أكثر كتب ابن هشام شهرة، طبع أكثر من مرة، إحداها بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد الذي صبّ اهتمامه على خدمة تراث ابن هشام، وأخرى بعناية المبارك حمد الله والأفغاني.

(٢) فقد لقي عناية فائقة من الشارحين، انظرُ «ابن هشام النحوي»: ١٤٣ .

(٣) «حروف المعاني»: ٣٩ .

والذي لاشك فيه أن «المغني» أعلى كتب ابن هشام في هذا الباب وليس بين كتب الأدوات لغيره وحسب.

ففيه خلاصة التجربة، وأسلوب ابن هشام الذي جعل ابن خَلْدون يقول عنه: أنحى من سيبويه، وهذا الأسلوب الرّائق هو الذي جعل الباحثين والطلاّب على السواء يهتمون بأمره.

ومن المفيد أن نذكر أن ابن هشام في كتابه «المغني» كان ذروة الفن بين مصنّفيه جميعاً، وبين كتبه هو كان ذروة وخاتمة بآن معاً، فإلى اليوم لم يأتِ من يفعل شيئاً في هذا الفن، وكل مانقرأه الآن ليس إلاّ عالة على ابن هشام؛ وابن هشام وحده، إذ لاتتعدى معرفة هؤلاء النفر إلى المرادي وأبي حيان ومَكّي والرُّمّاني والزّجّاجي، وغيرهم الكثير في تراثنا العربي النحوي.

لذا نجدنا عاجزين أمام تطورات علم اللغة عند الأمم والشعوب الأخرى، لأننا لم نفد قيد شعرة مما قدّم العلماء المجتهدون، الذين تعهّدوا النحو العربي بالرعاية والحفظ والصّون.

أسـلـوب شيـخ زاده في شرحـه:

الشرح المحقّق ينتمي إلى العصور المتأخّرة، فالشـارح من علماء القرن العاشر للهجرة ت ٩٥٠هـ، وشرحه ينتمي إلى الطائفة المشتهرة في تلك الآونة، والتي عُرفت باسم (شروح المتون)، ولم يشأ شيخ زاده أن ينهج طريقة خاصة به في الشرح، بل اتّخذ الطريقة نفسها، إذ يأخذ العبارة ويبدأ شرحها وتفصيلها وإعرابها، وفي كثير من الأحيان يُجَزّىء العبارة إلى كلمات، مما يفقد النصّ روحه.

يذكر عبارة ابن هشام في «الإعراب عن قواعد الإعراب»، ويضع فوقها خطّاً إشارة إلىٰ عبارة المتن، وقد تمضي صفحات في استطراداته وفوائده اللغوية قبل أن يعود إلى المتن.

فالمتن متداخل مع الشّرح بشكل كبير، مما اقتضى تفصيله، وتبيانه، وعمدت كذلك إلى طباعة عبارة ابن هشام بخط أسود تمييزاً له، لتتماشى مع الطريقة المثلى في إخراج النصّ.

ويؤخذ على أسلوبه هذا أنه بدّد المتن بطريقة عشوائية، ومردّ ذلك إلى أنه كان يمليه على تلامذته في أغلب الظنّ، فكان يخاف أن يترك فائدة دون أن يقدّمها إلى طلابه، ولو أنّه قَسَّم النص تقسيماً دقيقاً لكان ذلك أجدى وأنفع.

وشرحه بهذه الطريقة ترك شيئاً من الركّة في النص الممزوج المحقّق واعترى فهم النصّ شيء من الصعوبة، بين عبارتي ابن هشام وشيخ زاده.

وقد تبع في شرحه عبارة ابن هشام بتمامه، فشرحه غير قائم على التخيّر والاصطفاء، فهو يشرح عبارة المصنف من البسملة إلى آخر فقرة من المتن...

وشرح شيخ زاده هذا لم يكن ذا وجهة واحدة، بل أُخذ اتجاهات متعدّدة، ففيه التفسير اللغوي القائم على المعجمات، وفيه التفسير القرآني، الذي ينتظمه فهمه لكتاب الله العزيز، والشارح من الذين أسهموا في هذا الميدان، خاصة في حاشيته على «أنوار التنزيل» للبيضاوي، وفي الشرح جانب بلاغي لايستهان به، وذلك من البدهي لشارح خبر أساليب العربية، وله حاشية على «مفتاح العلوم» للسكاكي، وفي الشّرح اهتمام واضح في إبراز الفوائد النحوية واللغوية، تحت عبارة: اعلم، وفي ذلك دلالة واضحة على مكانة الكتاب والكاتب، وعلى كونه كتاباً تعليمياً ذا هدف واضح وجلّي.

وفيه مجال واسع لإيراد الآراء النّحوية، والأقوال المتعارضة بين النُّحاة، خاصة بين مدرستي البصرة والكوفة.

وفيه أيضاً يتحرّك الشارح بحرية في القراءات القرآنية، وله منها موقف - بَسَطْنا فيه القول في مسألة الاستشهاد -، ومعالجته لهذه القراءات ذات دلالة على طول باعه في هذا الفن، وإن لم يكن ممّن ألّفوا فيه كتباً مخلصةً.

أما الإعراب فله في الشّرح قسط وافر، فالشارح يكاد يُعرب كلمات المتن كاملة، وقد خالفه الصواب مرّات ذكرتها في مكانها، إذ كان يعتمد على فهمه للنصّ المقبوس، وذلك أوقعه في عثرات لكنها لاتقلّل من قيمة المؤلف والشّرح.

وممّا يؤخذ على المؤلف في شرحه ركّة أسلوبه وعجمته، وهو واحد من العلماء الأعاجم الذين أسهموا في إغناء المكتبة العربية، لكنه لايغيب عن أذهاننا أنه لم يكن هناك من فرقٍ بين العربي والأعجمي، خاصة في مجال خدمة كتاب الله تعالى، وفي خدمة العربية التي تُعَدُّ لغته المقدّسة.

لكن ذلك كله لم يمنع من وقوع الشارح - مع جلالة قدره، ومشاركته العلمية - في هنوات لغوية أفصحت عن عجمته، أهمها تلك التي يقع فيها المتأخّرون عامّة، والأعاجم منهم خاصّة من مثل:

إدخال (مِنْ) على (دون) مع أنه أشار إلى خطأ من يُدخلها عليها ففي ص٩٨ يقول: (دون قد تدخل عليه من وهو شاذ كذا ذكر الرضي) وقد كان يُدخل (مِنْ) عليها في كثير من المواضع في رسالته.

ومن الأغلاط إدخال (ال) على (بعض) كما في ص٥٥ ، ١٨٤ ، ٢٠١ ومواضع أخرى كثيرة.

ومن أوهامه ص١٨ يَعُدّ شيخ زاده الفعل (وقع) متعدياً معتمداً «الصِّحَاح»، ولدى العودة إلى «الصِّحَاح»، تبيّن أنّ الشارح وهم في الاقتباس. وهناك ملاحظات عدّة تُسَجَّل على أسلوب شيخ زاده، أهمها غياب تفصيل النص والشّرح، وتداخل المتن بالشّرح بشكل مُخِلٍّ أحياناً.

وثمة ملاحظات أخرى وردت في أماكنها.

أما مايُحمد للشّارح ذِكْرُهُ لمصادره على الغالب، ويتمتع الشيخ بأمانة علمية ندر وجودها عند المتأخرين.

ولابد من الإشارة إلى نجاح الشّارح في التّوفيق بين العلوم المختلفة التي يعرفها ويُلِمُّ بها.

وبالجملة فإن أسلوب شيخ زاده هو أسلوب عصره الذي عاش فيه، ممزوج فيه التعليم والعلم، جامعاً شتات المعلومات ومتفرقاتها مما وصله من السّابقين.

مصـــادر الشـــرح:

مصادر شيخ زاده كثيرة، منها المصادر الرئيسية، ومنها الثانوية وسأقف مع مصادره الرئيسية وحسب، وهذه المصادر تقسم إلى طوائف:

١ ـ مصادر نحوية عامة مثل: كتاب سيبويه، المُقْتَضَب، المُفَصَّل.

٢ ـ مصادر من باب الأدوات مثل: الأُزْهِيَة، الجَنَى، المُغْني.

٣ ـ مصادر معجمية مثل: الصِّحَاح.

٤ ـ مصادر تفسير القرآن الكريم وإعرابه مثل: الكَشَّاف.

١ ـ مصادر نحوية عامة

اعتمد شيخ زاده مجموعة كبيرة من الكتب النحوية، على رأسها المصنفات التالية:

١ ـ «تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ والمَسَالِك»[(١)] بشرح أَلْفِيَّة ابن مالك للمُرَادي المعروف بـ ابن أمّ قاسم. وهذا أهمّ مصدر من مصادره، إذ بدأ نقله الأوّل عنه بقوله: كذا في «شَرْحِ الأَلْفِيّة للمُرادي المشهور بابن أمِّ قَاسِم، وبعد ذلك اكتفى الشارح بالنقل بقوله: كذا في شرح الألفية، فكان الإطلاق يعنيها.

ويبدو أن الشّارح معجب بالمرادي أيّما إعجاب، فلم يعارضه في نقل من النقول، وكثيراً ما نقل عنه في ورقات الرسالة المائة، ولمّا كنت أعود إلى شرح الألفية أجد النقل فيه، بل وجدت كثيراً من النقول التي لم يُشِر الشارح إلى مصدره في .. توضيح المقاصد».

ولابد من الإشارة إلى العنت والصعوبة اللتين وجدتهما في أثناء العودة إلى هذاالكتاب، وذلكْ لأسباب كثيرة، مع أن محققه الفاضل نال به درجة الدكتوراة بمرتبة الشرف الأولى:

١ ـ الكتاب بأجزائه الستة المجموعة في مجلدات ثلاث، مطبوع طباعة حجرية رديئة، أكلت المطبعة كثيراً من حروفه.

٢ ـ الكتاب يخلو من الفهارس الفنية التي تعدّ من أهم مُسَوِّغات نشر الكتاب؛ أيّ كتاب، فمابالنا بكتاب فيه آلاف من المسائل النّحوية؟! فلم يصنع الدكتور المحقّق أيّ فهرس من الفهارس، فلامواد لغوية ولاآيات ، ولاأحاديث، وحتّى المراجع فهرستها بدائية غير مقبولة، أما إذا أتينا إلى فهرس المواد، أدركنا العجز الذي تعانيه، بل إنّ جزءاً من الأجزاء الستة لم يصنع له فهرس مواد،

---

(١) مطبوع بتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان.

وأنت أيها الباحث ماعليك إلا أن تستظهر الكتاب قبل العودة للإفادة، وإلا فابحث عن بغيتك في كومة القشّ الكبيرة، وهذا ماكان مني إلى أن وصلت إلى شيء من بغيتي.

٣ - لم يخرج المحقق إلا عدداً قليلاً من المسائل النحوية، وكان يكتفي بشرح الأبيات وإعرابها، وكأنه يصنع حاشية على شرح المرادي للألفية.

وكم من الوقت والجهد يضيع في مثل هذا الكتاب المهم في المكتبة العربية. ولابد من شحذ الهمّة لإخراجه من جديد بالشكل الذي يليق بالمرادي وكتابه.

٢ - «شَرْحُ الرَّضِيِّ على الكَافِيَةِ»[١] وقد أكثر الشّارح النقل عنه، وعدت إليه، وخرّجت مسائله، وفي عدد من النقول كنت أجد نقل الشارح أكبر ممّا في شرح الكافية، ممّا دفعني إلى الاعتقاد بأنّ النسخة التي عاد إليها شيخ زاده، غير تلك التي طبعت عنها المطبوعة المتداولة.

٣ - «التَّسْهِيل»[٢] أخذ عنه الشارح بقوله: قال صاحب التسهيل، وأحياناً قال ابن مالك في التسهيل، ومرّات: كذا في التسهيل، وقد عدت إلى الكتاب، وخرّجت نقوله عدا بعض النقول المحدودة التي لم أعثر عليها في التسهيل أشرت إليها في حواشي الكتاب.

٤ - «الإيْضَاحُ في شَرْحِ المُفَصَّلْ»[٣] لابن الحاجِبِ، وهو من أهم شروح المُفَصَّل، وقد أخذ عنه شيخ زاده في غير ما موضع، فخرّجت مسائله، لكنّ مسألة لم أجدها فيه، مع أنّ الشارح أشار إلى أنها موجودة في باب المنادى، وأعدت ذلك إمّا لوهم الشارح وهذا احتمال ضعيف، لأن نقله يدلّ على أنّ الكتاب بين يديه، وإمّا لنقص في النصّ المحقق، وقد أكدّ ذلك من اطّلع على مخطوطات الكتاب، وقام بالمقابلة بين النصّ المحقق، والنصّ المخطوط.

٥ - «ارتِشَافُ الضَّرَبِ من لِسَانِ العَرَبِ»[٤] لأبي حيّان الأندلسي وقد نقل عنه مرّات عدّة، وبكثير من الإجلال، وهذا الكتاب على أهمية خاصة، لأنه يحوي آراء أبي حيّان الأندلسي أوّلاً، بعد أن كان من الصعوبة مراجعتها، ولأنّ المرادي أخذ في مؤلفاته عن أبي حيان، ومن غير إشارة في كتابيه «الجَنَى الدَّاني» و «تَوْضِيْحُ المَقَاصِدِ» وبالموازنة وجدت عدداً من النقول في «تَوْضيح المَقَاصِد وهي من «الارْتِشَاف».

والعودة إلى هذا الكتاب فيها صعوبة أيضاً، لكنها أقلّ ممّا في كتاب المرادي، ففيه كثير من التصحيف والتحريف، والفهارس التي صنعها لاتتناسب مع قيمة الكتاب ومؤلفه.

(١) مطبوع طبعة غير محققة، لكنها تتحلّى بكثير من الدّقة، وأطلعني د. عصام نور الدّين على نسخة أخرى مصححة في ليبيا.

(٢) طبع محققاً تحقيقاً علمياً بتحقيق محمد كامل بركات.

(٣) طبع في بغداد في مجلدين بتحقيق د. موسى بناي العليلي. ويقوم بتحقيقه في دمشق د. إبراهيم عبد الله.

(٤) طبع في القاهرة بتحقيق د. مصطفى النّمّاس، في أربع مجلدات.

٦ - «المُفَصَّل في عِلْمِ العَرَبيَّةِ»[١] أخذ عنه الشارح، وكان موافقاً له في آرائه عامّة، حتّى في تلك التي فيها خلاف لعلماء العربية أوجد له العذر والمخرج.

٧ - «الأَمَالي النَّحْوِيَّةِ»[٢] لابن الحَاجِبِ، أخذ عنه شيخ زاده عدداً قليلاً من النقول، وقد وجدت صعوبة في الوصول إليه لعجز الفهارس، وقد امتلأ هذا العمل بالتصحيف والتحريف فهو غير مخدوم بشكل كافٍ لائقٍ به.

٢ - مصادر من بـاب الأدوات:

١ - «الأُزْهِيَةُ في عِلْمِ الحُرُوفِ»[٣] نقل عن الشارح نقولاً محدودة، عدت إليها فخرّجتها من الكتاب، وكانت نقوله عنه دقيقة.

٢ - «مُغْني اللَّبيب عَن كُتبِ الأَعَاريب»[٤] لابن هشام النحوي، ولاأبالغ إن قلت إنّ «المغني» كان عمدته في شرحه، وكثيراً ماتداخل كلام ابن هشام في المتن و«المغني»، وكلام الشارح و «المغني»، ولابدّ أن «المغني» كان بين يديه يستقي من تفسيراته، ويستعين بشروحه ويستقي من شواهده القرآنية، والشعرية، والنثرية.

إذ ندر أن أجد شاهداً في الشّرح، وهو غير موجود في المغني. ولن أتحدث عن «المغني»، فله مكان آخر. إضافة إلى شروح الرسالة قبله خاصة «شرح الكافيجي» القيّم، إذ لاأشكُّ أنه كان تحت يده، ونهل منه كثيراً لكنّني لم أشر إلى هذه الظاهرة أينما وردت، وكذلك كان مع «المغني» وهو من مصادر الباب.

٣ - مصادر معجميـة:

١ - «الصِّحَاح»[٥] إنّ معجم «الصِّحَاح» للجَوْهَري هو مصدر شيخ زاده اللغوي الأوّل، رافقه من بداية الشرح إلى آخره، يستعين به في فهم بعض المفردات، وفي تفسير التعابير، وربّما في الاستدلال على قضايا إعرابية كما في «وقع» وكان يقول كذا في الصحاح، أو قال الجوهري..

وثّقت نقوله منه جميعها، فكانت سليمة، وفي بعض الأحيان فيها شيء من التصرّف ليتناسب مع الهدف من النقل، لكنه كان أميناً على نقوله منه، ولاريب في أنّه كان بين يديه في أثناء تأليف الكتاب، وكان كلام الجوهري عنده موثوقاً غير قابل للردّ.

---

(١) طبع بمراجعة النَّعْسَاني الحلبي وتذييله، وطبع مرّة أخرى محققة؟! لكن شتّان بين النشرتين.

(٢) طبع في عالم الكتب - بيروت بتحقيق هادي حسن حمودي

(٣) طبع في دمشق بعناية الأستاذ عبد المعين الملوحي في مجمع اللغة العربية.

(٤) طبع أكثر من طبعة في القاهرة ودمشق.

(٥) طبع بعناية أحمد عبد الغفور عطار، وهي طبعة رائقة.

٢ - «القَامُوس المُحيط»[١] للفَيْرُوز آبادي، وقد نقل عنه نقولاً عديدة، عُدت إليه فصوّبت ماإعترى النقل من غلط أو وهم.

٤ - مصادر تفسير القرآن الكريم وإعرابه:

١ - «الكَشّاف»[٢] للعلاّمة الزَّمَخْشَري، وقد أخذ عنه كثيراً في شرحه وفي حاشيته على تفسير «أنوار التنزيل» للبَيْضاوِيّ، وكان يذكره مرّات باسمه «الكشّاف»، وأخرى قال العلاّمة الزَّمَخْشَرِيّ في تفسير سورة..

وكان «الكشاف» من مصادره التي يثق بها ثقة تامّة، كيف لا وقد عاش معه مرتين في تأليفه؟!.

ولّما عدت إلى «الكشّاف» وجدت أنّ شيخ زاده نقل عنه بأمانة ودقّة، في أمور كثيرة، ومواضع عديدة، حتى غدا الكشاف مرجعه الأوّل، وإن لم يكن الوحيد.

والظاهر أن «الكشّاف» كان تحت يده في أثناء تأليف الكتاب، ولم يكن ينقل عنه من ذاكرته، كما في بعض النقول الأخرى.

٢ - «أَنْوَار التَّنْزِيل»[٣] للقاضي البَيْضَاوِيّ، هذا الكتاب عمدة عند الشارح شيخ زاده، فهو يعود إليه في شرحه كثيراً، حيناً باسم «أَنْوَار التَّنْزِيل» وحيناً قال البَيْضَاوِيّ، وحيناً قال القاضي، يحتكم إليه في كثير من المسائل التي تتطلب تأويلاً وتفسيراً، يأخذ بكل مايقوله البَيْضَاوِيّ.

ولّما عدت إلى «أَنْوَار التَّنْزِيل» على هامش حاشيته عليه وجدت تطابقاً بين تعاليقه على «أنوار التنزيل»، وحاشيته، ولاشك في أن شيخ زاده كان مستحضراً هذا الكتاب عند شرحه لـ كتاب «الإِعْرَاب عَن قَوَاعد الإِعْرَاب». خاصة عند الحديث عن الآيات القرآنية، والقراءات المتعلقة بها.

وفي الموازنة تطابق بين الكتابين، من حيث العنايةُ بالقراءات ووجوهها، وأصحابها.

٣ - «التِّبْيَان»[٤] لأبي البَقَاء العَكْبَرِي، وهذا الكتاب عمدته في إعراب الآيات القرآنية، والخلاف في إعرابها، وكان يكتفي بنثر آراء أبي البقاء في صفحات كتابه، ولّما عدت إليه وجدت الآراء مثبتة في مُعْرَبه.

ولابدّ من القول بأن هذا الكتاب بحاجة إلى خدمة يستحقها، وفهرسة تليق به، وهو من أهم كتب هذا الفن وأكثرها تداولاً.

---

(١) طبع مرّات آخرها محقّقة فاخرة في مجلد واحد في مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) طبع طبعة جيّدة منقّحة، منشورة مصوّرة في عالم المعرفة - بيروت.

(٣) طبع أنوار التنزيل طبعة مستقلة، لكن التي رجعت إليها مجموعة مع حاشية شيخ زاده عليها، مطبوعة في تركيا.

(٤) طبع الكتاب مرّات، وتحت عناوين مختلفة، فقد طبع مرّة بعنوان «إملاء مامَنَّ به الرحمن» وأخرى «التبيان» وهي التي عدت إليها بتحقيق محمد علي البجّاوي.

قيمة الكتاب ومكانته:

إنّ الأمانة العلمية تقتضي من الناقد أن يكون عَدْلاً، إن كان في موقف الحكم، ولمّا وقفت مثل هذا الموقف، وجدت من الخير أن أعطي هذا الكتاب حقّه، ماله، وماعليه، وقد كان ذلك واضحاً في أثناء الدراسة التفصيلية لهذا الكتاب وصاحبه، لكنني أوجز ذلك في هذا المقام.

فالمتن «الإعراب عن قواعد الإعراب» من الكتب الجيّدة النافعة الموجزة، ولايقربها إلاّ من مَلَكَ الجرأة والعلم بآن، ولمّا تقدّم منها شيخ زاده، فذلك يعني أنه ملك من هاتين الخصلتين، ومع أنّ شيخ زاده ليس من العرب، بل ليس من أهل العربية، غير أنّه شرحه وباقتدار، لأكثر من سبب:

- فالمتن من الكتب التي تكاد تكون مخلصة لإعراب القرآن الكريم ودراسته،وهذا دافع مهم حدا بشيخ زاده إلى شرحه، وهو الذي ملك عليه القرآن الكريم ودراسته حياته وحواسه، كما نرى من سيرته العلمية، وحبه للكتاب الخالد، وافتخاره بانتمائه إليه دفعاه إلى الإسهام في خدمته.

- إنّ شرحه هذا للبرهان على اقتداره، وإن لم يكن من أهل العربية، ولذلك رأيناه يدخل بين النُّحاة، يحاكم ويماحك، ويصل إلى نتيجة، غالباً ماتكون محسومة من قبلُ.

- مكانة ابن هشام النحوي بين علماء العربية، حثّه على شرح هذا الكتاب، إسهاماً منه في تراث هذا العالم، الذي ترك صداه عند كل من نطق بالضاد بعده.

- مشاركته العلمية التي يسعى إلى تحقيقها، وهو الذي عمل في الفقه والتفسير والبلاغة، فكان هذا الشرح عملاً في النّحو العربي ليكمل به مشاركته.

- تصديه للتدريس، فشيخ زاده أجمعت كتب التراجم أنّه تصدّى للإقراء والتدريس، وربما يكون قد وجد رغبة من طلابه ومرتادي مجلسه العلمي، في أن يشرح لهم كتاباً يقرّب إلى أفهامهم آيات القرآن الكريم، فكان هذا المتن، الذي اجتمعت فيه مرجّحات الشّرح.

وبعد هذه الوقفة التي ضمّنتها لأسباب شرحه لهذا المتن، سأحاول تبيان قيمة الكتاب الشّرح، مع أنّ هذا الأمر عسير.

جمع شيخ زاده في شرحه كتب السابقين الذين وصلته كتبهم اتكأ على بعضها، واستعان ببعضها ناقداً ومحلِّلاً ماأمكنه ذلك لكنه بقي أسير تلك المصنفات، خاصة «تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ والمَسَالِك» للمُرَادِي، و«أنْوارُ التَّنْزِيل» للبَيْضَاوي، وهذا أمر جدُّ عادي، فهو غير مجتهد، ولم يصل مرتبة الإمامة في النّحو، وإن كان من الأئمة الفقهاء.

لكن جمعه لتلك الآراء، واستخلاصه للأحكام المناسبة، وفهمه لما في بطون كتب النّحو، دلّت على قدرته في التنسيق والتبويب والتصنيف.

وفي بعض الأحيان كان يعالج آراء النّحاة، يردُّ بعضها، ويقبل بعضها وعدم كونه من أهل العربية الأئمة لم يمنعه من إبداء الرأي وبشجاعة، وفي عباراته التي استخدمها نلمس ذلك من مثل: لمن له أدنى مُسْكة من الإعراب. وغيرها من العبارات التي تدلّ على اعتزازه بمعرفته النّحوية.

واستطاع أن يكوّن لنفسه شخصية نحوية، وأن يكون من أتباع مذهب نحوي، وقد خالفه أحياناً، وقد عالجت هذا الأمر في مذهبه النحوي.

اتّسم هذا الشرح كغيره من كتب المرحلة، بالجمع والتبويب، وكذلك بالتصنيف والتوفيق بين الآراء، لكن مايُحمد للشّرح أنّه كان لشارحه شخصية علمية ظاهره، إذ لم يكتفِ بشرح المتن، وإنّما قدّم معرفة نحوية ومنطقية وبلاغية، وهو الطُّلَعَة الذي خبر هذه العلوم مجتمعة.

أما عن مكانة هذا الشّرح فهو يقف بين أهم شروح متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» مع شرح الكافِيجي والزّيْلِي والأزْهَري ولمّا كان شرح خالد الأزهري من الشروح التعليمية المختصرة فقد أخذ شرح شيخ زاده مكانةً متقدّمة، ولعلّ المادّة العلمية التي أظهرتها بعد تقويم عبارة الناسخ، وحررتها ماأمكنني ذلك، تبين قيمة الشّرح وغناه، وهو كما رأيت صعب العبارة، كثير المصادر، متعدّد المناهل، ولست أدري السبب الذي جعل الباحثين يحجمون عن إخراجه،والعمل فيه، اللهم إلا إذا اعتراهم مااعتراني من خوف نسبة الكتاب، وعدم ذكر فهارس الكتب له بين مؤلفات شيخ زاده، أو لعله عدم توفّر نسخ من هذا الشّرح فقد حاولت جهدي أن أحصل على نسخة ثالثة فلم أقدر، وقد تكرّم الأستاذ الفاضل محمود الأرنؤوط بالبحث عن نسخة في تركيا موطن شيخ زاده، فلم يحظَ بطائل.

لكن اطمئناني إلى المادة العلمية الغنية في هذا الشرح جعلني أتابع العمل فيه، لأدفعه إلى المكتبة العربية محققاً تحقيقاً يليق به، وهو من الكتب الجيّدة في بابه، وإن كان متأخراً من حيث الزمن.

التحقيـــق:

- نسبـة الكتـاب.
- اسـم الكتـاب.
- منهـج التحقيـق.
- النسـخ المخطـوطـة.
- صـور من المخطـوطـات المعتمـدة.



نسـبـة الكتـــاب:

لم تذكر كتب الفهارس لـ شيخ زاده كتاباً بعنوان «شرح قواعد الإعراب»، وقد بحثت طويلاً عن هذا الكتاب، أو إشارة إلى تأليف شيخ زاده في هذا الفن، فلم أحظ بطائل، وكانت عبارة كتاب شيخ زاده المثبتة في النسخة (ش) هي الإشارة الوحيدة، أما (ك) فعنوانها:(كاشف القناع) وقد ساورني شكٌّ غير قليل عندما علمت أنّ لـ محمد بن عبد الكريم كتاباً بعنوان (كاشف القناع عن قواعد الإعراب)، ومع البحث وجدت أن الكتاب الموسوم هو غير الكتاب الذي بين يدي، فكتاب عبد الكريم ابتدأ بقوله:

«الحمد لله الذي جعل النحّو أهم الوسائل..»

وهذا مخالف تماماً لما في كتاب (شيخ زاده)، فعدت إلى البحث في كتابي، بعد أن كدت أبتعد عنه، ولعلّ مافيه من غنىً علمي، ومادة نحوية من أهم الأسباب التي أعادتني، وعدم ذكر الفهارس لهذا الكتاب لايعني نفيه عن المؤلف.

إضافة إلى ذلك فإن عدداً غير قليل من كتب التراث لم تُذكر لمؤلفيها، بل إن عدداً غير قليل متنازع النسبة، ومن تلك الأمثلة:

كتاب «العين» عَيْنُ كُتُبِ العربيةِ، وهذا التنازع لم يمنع من نشره، ومن الإفادة منه، وبناءِ الدراسات الصوتية اللسانية عليه. وكذلك كتاب «الجمل في النحو» المنسوب إلى الخليل بن أحمد، وقد نشره الدكتور فخر الدين قباوة بهذه النسبة، ونشره فيما بَعْدُ الدكتور فائز فارس بعنوان «المُحَلَّى - وجوهُ النَّصْبِ» ونسبه إلى ابن شُقَير البغدادي وكتاب «شرح قواعد الإعراب» لايحمل مثل هذا الإشكال، إذ لم ينسب لغير شيخ زاده، لذلك لجأت إلى (تعزيز نسبته) إذ لاأشكُّ بنسبته إليه، فكانت الخطوات التي حصلت بنتيجتها على:

١ - ذكر محقّق كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» شرحاً لشيخ زاده[١] على كتاب ابن هشام، لكنّه لم يذكر مصدر معلومته، وهل اطّلع على هذا الشرح بنفسه أم لا.

لكنّ هذه الإشارة أثلجت صدري، ودفعتني إلى البحث في تعزيز النسبة، فلجأت إلى النقد الداخلي لهذا النصّ، من خلال مؤلفات الشارح.

٢ - لشيخ زاده اهتمام بالعربية ممّا يعزّز امكانية تأليفه في النّحو ومن تلك الكتب حاشيته على «أنْوَار التَّنزِيل» و«شرح مفتاح العلوم» للسَّكّاكِيّ، و«شرح قصيدة البُردة».

(١)«الإعراب عن قواعد الإعراب»: ٤٢ .

٣ - في «شرح قواعد الإعراب» نقول كثيرة عن «أنوار التنزيل» وهذا يعني أن مؤلفه كان على علم بـ «أنوار التنزيل»، بل كان مستحضراً للكتاب مستظهراً له، خاصة وأنه كان كثيراً مايكتفي بقوله «القاضي» عندما يريد البيضاوي، وعند المراجعة تبيّن أنّ النقل منه.

٤ - في الكتاب إشارة وحيدة إلى أن المؤلف شرح «مِفْتَاح العُلُومِ» وشيخ زاده واحد من شارحيه، وقد نقل عنه.

٥ - ومن المرّجحات العقلية:

- الشارح ينهج نهج الفقهاء في تتبع الجزئيات الصغيرة، وكان هذا ديدنه خلال الشرح، وشيخ زاده فقيه حنفي.

- الشارح ينحو نحو المفسِّرين ودارسي القرآن، وشيخ زاده من المفسرين وحاشيته على البيضاوي يعدّها القدماء من أهم كتبه، بل من أفضل حواشي أنوار التنزيل.

٦ - ومن المرجحات النقلية:

قمت بإجراء موازنة دقيقة بين مافي «شرح قواعد الإعراب» ومافي حاشية شيخ زاده على «أنوار التنزيل»، خاصّة عند النقول.

- ففي حديثه عن اشتقاق لفظ الجلالة (الله)، وجدت الكلام واحداً في كلا الكتابين، خاصة عند الكلام عن أصل الاشتقاق من السريانية، وفي ذلك دليل نصّي على أن الكاتب واحد.

- الاهتمام في كتابيه بالقراءات متساوق، بل يكاد يكون تعليقه على هذه الآيات واحداً.

- عالج الشّارح مادة (دون) ١٩٥/١ من حاشيته، وفي شرحه، وكانت المعالجة واحدة في كلا الكتابين، مع أنّ ماجاء في «شرح قواعد الإعراب» حول هذه المادة غير لازم.

- الكشّاف مصدره التفسيري الأوّل في حاشيته، وهو مصدره الأول في «شرح قواعد الإعراب».

- عنايته واحدة بالمادة اللغوية المعجمية في كلا الكتابين.

- أسلوبه، وعجمته، ورِكّتُهُ واحدة في كلا الكتابين:

ففي حاشيته على البيضاوي يقول: سورة المريم.

وفي شرحه لقواعد الإعراب يقول: شارح المسلم.

منذ البداية لم يكن لديّ شك في نسبة الكتاب، لأنّ عدم ذكره بين مؤلفاته لايعني أنه ليس له، لكن الأمانة العلمية اقتضت دراسة أسلوب شيخ زاده في مؤلفيه للخروج بهذه النتيجة

التي تدعم نسبة الكتاب إلى صاحبه، ليعود من جديد إلى رفوف المكتبة العربية، في هذا الفنّ المهم الذي كاد ينقرض لبعدِ المسافة بين المتعلّم للنحو، وكتب الأصول التي تبحث في باب من أهم أبواب النحو، وأكثرها تاثيراً في فهم .كتاب الله المُعْجِز.

اســم الكتــاب:

ذكرت أنّ النسخة (ش) تحمل عنوان:

«شَرْحُ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ»

أما النسخة (ك) تحمل عنوان:

«كاشِفُ القِنَاعِ»(١)

ولّما كان الاسم في (ك) يحملُه شَرْحٌ آخر لهذا الكتاب، لمؤلف آخر وكذلك فإن النسخة (ك) انتهت بتسمية الكتاب «شرح قواعد الإعراب» فقد اخترت عنوان (ش) لما فيه من شمول واستيعاب، إذ يمكن أن تحمل كل كتب الشروح هذا الاسم، لكن لايمكن أن تحمل عنواناً خاصاً مثل «كَاشِفُ القِنَاعِ»..

منــهج التّحقيــق:

إنّ الغاية الأولى من تحقيق النصّ، إخراجُه أقرب مايكون إلى السلامة، ولّما كان النصّ الذي بين يدي تعوزه الدقة في أحايين كثيرة، لأسباب مفصّلة في مواضعها، فقد اتبعت الخطوات التالية في إخراج النصّ:

١ ـ تفصيل النصّ بما يتناسب مع إخراج الكتب، للإسهام في إيصال النصّ إلى قارئه.

٢ ـ ضبط الآيات القرآنية ضبطاً تامّاً، وهي أساس الشواهد في هذا الكتاب وأشباهه.

٣ ـ ربط النقول بمصادرها.

٤ ـ أثبتّ أرقام المخطوط على جانب الصفحة، ورمزت للوجه الأوّل من الورقة بـ (أ) والثاني منها بـ (ب).

وللتخلّص من وعورة النصّ كان لابد من:

(١) ذكرت أن النسخة حملت هذا العنوان، وهو وهم من ناسخ النسخة أو مالكها. وهذا الاسم، هو اسم لشرح آخر (محمد بن عبد الكريم) سبقت الإشارة إليه.

آ - العودة إلى مصادر (شيخ زاده) التي أخذ عنها، وهي كثيرة ومتنوّعة، وتقويم العبارة استئناساً بتلك الكتب التي بين أيدينا، وكثيراً ماكنتُ أجد خلافاً في النقل - مع أن النقلَ مُذَيَّلٌ بكلمة انتهى.

إن كانت العبارة سليمة، كنت أتركها غالباً وأشير إلى ذلك في الحاشية، لأنّ احتمالاً قائماً، وهو أن يكون قد عاد إلى نسخة أخرى غير التي طبع عنها هذا الكتاب أو ذاك، وأهم مثال، أنّ الكتاب المشروح «الإعراب عن قواعد الإعراب» نُسَخُه كثيرة وفيها خلافات كثيرة.

٢ - العودة إلى الكتب التي تقترب منه في الموضوع مثل (هَمْع الهَوَامِع) وغيره، وفي مرّات عدّة كنتُ أجد العبارة ذاتها، أو عبارة قريبة منها.

٣ - إن كان النصّ من صَوْغِ الشارح، كنتُ أجتهد في تصويبه إن لم يكن سليماً، وأشير إلى هذا التصويب في الحاشية إن اقتضى السياق ذلك.

لكنّ هذا كلّه لم يخرجني عن الأمانة العلمية في نقل النصّ على صورته التي وضعها الشّارح، فأنا لاأؤمن بالتزيّد والتمحّل على النصّ، لذلك حافظت على الصورة نفسها التي وضعه عليها الشّارح، فهو يحمل اسمه وأسلوبه قبل أن أقربَه.

وفي مسائل الكتاب وشواهده فقد عمدت إلى:

١ - تتبّع المسائل التي أوردها - ابن هشام - صاحب المتن، أو - شيخ زاده - صاحب الشّرح، تتبعاً دقيقاً في المظانّ التي تعالج هذه القضايا، وعدت إلى المصادر التي أخذ عنها الشّارح - وبسطت القول في هذه المصادر - فأثبتّ ماأمكنني ذلك، اللهم إلا بعض النقول - وهي قليلة - التي لم أعثر عليها، أو تلك التي عن كتب مفقودة، أو أخرى لمّا تزل مفقودة.

بذلت الجهد في التقصّي والبحث والتخريج، وتطلّب ذلك جهداً مضاعفاً ألزمت نفسي به، خاصة أن أكثر الكتب طبعاتها سقيمة - مع أن بعضها محقّق -؟ مما دفعني إلى استعراضها برمّتها أحياناً من أجل عبارة أو نقل.

وكنت أذكر ما إذا كان النّقل بالحرف، أم أنّه تصرّف فيه، أو أنّه أَخَلَّ في بعض المواضع، لأنه قد يكون روى من حافظته.

٢ - التزمت في تخريج القضايا النحوية، بتتبّع الكتب التي تنضوي تحت هذا الفن (إعراب الأدوات، والجمل، وأشباه الجمل).

مثل: «رَصْفُ المَبَاني» للمَالَقِي

«الأُزْهِيَة في عِلْمِ الحُرُوفِ» للهَرَوِيّ

«الجَنَى الدَّاني» للمُرَادِيّ

«مُغْنِي اللَّبِيب» لابنِ هِشَام

وجعلتُ جلَّ اهتمامي في معارضة النقول مع «الجَنَى الدَّاني» و«المُغْنِي» خاصة وأنّ المغني هو الحلقة الأشمل لابن هشام في هذا الفن.

ولم أتتبع عبارته، لأن عبارة ابن هشام في كتابيه واحدة، فوجدت تتبعها من لزوم مالايلزم.

٣ ـ أمّا الأعلام، فلم آلُ جهداً في البحث عنهم، والتّرجمة لهم، لكن بطريقة تتناسب مع كل علم من الأعلام، فالعلم المشهور كـ (سيبويه) ليس بحاجة إلى الإطناب في ترجمته، فاقتصرت على اسمه، وتاريخ وفاته، ومظانّ ترجمته.

أما الأعلام الأقلّ شهرة، فقد كنت أذكر شيئاً من مؤلفاتهم، وأحوالهم، مع وفياتهم، ومظان ترجمة كلّ واحد منهم، وكان هذا ديدني في الترجمة من بداية الشرح إلى منتهاه، إذ لاداعي للإطناب في تراجم الرجال، في كتاب مُخْلَصٍ للنحو، فالمسائل النحوية أحوج للدراسة والتخريج، وكذا كان.

٤ ـ أمّا شواهد الشرح فقد كانت:

اَ ـ الآيات القرآنية، وهي أكثر مافي الكتاب، والكتاب من كتب أعاريب القرآن، كما «المُغْنِي».

فقد ذكرت كلّ آية، ورقمها، وسورتها، وشكلتها شكلاً كاملاً في المتن والفهارس.

٢َ ـ القراءات القرآنيّة، ونسبتها مقبولة في الكتاب، وربما كان مردّ ذلك إلى اهتمام المرادي في كتابه «تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ والمَسَالِكِ» بالقراءات القرآنية، والمرادي مصدره النحوي الأول، الذي تأثّر كذلك بأبي حيّان وعنايته بالقراءات في «الارتِشَاف» و«البَحْر المُحِيط».

وقد أحلت القراءات القرآنية إلى مصادرها، وقرّائها، وأشرت إلى كونها سبعية، أو من العشر، أو من الشّاذة، وأكثر أخذه كان من الشّاذة، دون إشارة إلى شذوذها، وهذا مدروس في مذهبه، وموقفه من الاستشهاد.

كانت كتب القراءات برمّتها عمدتي، قديمها وحديثها، إضافة إلى كتب التفسير التي تعنى بمثل هذا الفن كـ «البَحْر المُحِيط» و«تَفْسِير القُرْطُبِيّ».

٣َ ـ الحديث الشريف: إن استشهاده بالحديث في الشّرح قليل، مشى في ذلك على سنن النُّحاة، وجلّ الأحاديث التي جاء بها كانت لمجرد الاستئناس.

وقد خرّجت الأحاديث من مظانّها في الكتب الحديثية.

٤َ - المأثور والأمثال: قليلة أيضاً، منها قولان لسيدنا عمر بن الخطاب، وآخران لسيدنا علي ابن أبي طالب، وبعض الأمثال، وقد خرّجت ذلك تخريجاً وافياً من الكتب المختصة.

٥َ - الشّعر، يأتي في الدرجة الثانية بعد القرآن في الاستشهاد وقد خرّجت الشّعر من:

أ - دواوين الشّعر إن وُجِدت، وعُرِف قائل الشّعر.

ب - كتب اللغة، والشواهد الشعرية من شواهد النحو.

وكنت أحاول تعزيز نسبة البيت لهذا الشاعر أو ذاك، إن وجدت إلى ذلك سبيلاً، في حال كونه متنازع النسبة.

٦َ - اللّغة لم يُحوجني النصُّ إلى شرح كلمات أو غريب إلا ماندر، لأنّه في الأصل شرح، وكثيراً مارجع الشّارح إلى المعجمات ليشرح ماستغلق من نصّ ابن هشام، لكن ذلك لم يمنعني من تتبع شروحه ونقوله للتأكدّ من صحتها، أو حُسْنِ الاستشهاد بها...

النسـخ المخطوطـة:

اعتمدت في تحقيق الكتاب نسختين خطيتين من شرح شيخ زاده لـ كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، ونسخة مخطوطة من كتاب ابن هشام نفسه، لما وجدت من خلاف بينها وبين المطبوعة من هذا الكتاب. وقد أشرت إلى الفروق بين نسختي الشرح، ومخطوط الكتاب المشروح، وكذا بين الكتاب المشروح المطبوع، والمخطوط الذي بين يدي.

تـوصيـف النُّسخ:

١ - النسخة الأولى، ورمزت لها بـ (ش)، فاسمها: «شرح قواعد الإعراب» محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم - ١٧٣٤ - خطّها عادي مقروء، يخلو من الفن في الرسم، عدد أوراقها - ٩٨ - ورقة، في الورقة صفحتان: أ و ب، وفي كل صفحة - ١٩ - سطراً، مقياسها ٢١/١٥ سم بداية المخطوط:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب شيخ زاده: شرح قواعد الإعراب.

واعلم أن الشيخ لم يصدّر رسالته بالحمد كما فعل غيره إما اكتفاءً..

نهاية المخطوط:

وينبغي أن يجتنب المعرب بقول المتقدّمين

تمّت تمّت تمّت

عليها شروحات وتعليقات، أهمها مانُسِخَ من كتاب «حل المعاقد»، وتعليقات أخرى نُقلت عن - حاجي بابا -

وهناك تعليقات أعجمية غير مقروءة، وكذلك تمليكات أعجمية، في أوّل المخطوط ونهايته.

تاريخ النسخ: ١١٦٣هـ، غير معروف ناسخه ومكان نسخه.

٢ - النسخة الثانية، ورمزت لها بـ (ك) فاسمها المثبت عليها «كاشف القناع» محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم - ٧٩٩٤ - خطّها تعليق (فارسي) جيّد، عدد أوراقها - ٧٠ - ورقة، في الورقة صفحتان: أ و ب، وفي كل صفحة - ٢٢ - سطراً، مقياسها ٢١ / ١٥ سم.

بداية المخطوط:

اعلم أنّ الشيخ رضي الله عنه لم يصدّر رسالته بالحمد، كما فعل غيره إمّا اكتفاءً..

نهاية المخطوط:

وينبغي أن يجتنب المُعْرِب بقوله المتقدّمين.

تمّ كتاب «شرح قواعد الإعراب»، والحمد على من هو مُسَبِّب الأسباب والصلاة على من له النّعم والشراب، وعلى الذين هم أولي العلوم والألباب.

ربّ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب، في وقت العصر في يوم الاثنين من شهر ذي القعدة، سنة ستة وعشرين وألف.

عليها شروح وتعليقات كثيرة، ومن كتب متعددة، وعليه تعليمات أعجمية غير مقروءة، وتمليكات أعجمية في أوله، وتدبيج أعجمي في نهايته.

تاريخ النسخ: ١٠٢٦هـ، في مدينة مرعش، بقلم عبد الكافي بن عبد السلام المرعشي.

لكن هذه النسخة لم يُذكر فيها اسم الشارح: شيخ زاده، وقد اشتركت في خاتم اسمها على الصفحة الأولى، مع كتاب لشارح آخر، مع أن نهايتها أثبتت اسم «شرح قواعد الإعراب»، وبحث هذا الموضوع في نسبة الكتاب.

٣ - نسخة «الإعراب عن قواعد الإعراب» المغربية، لابن هشام محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، تحت الرقم - ٦٨٩٧ - عام وضمن مجموع، من الورقة - ٨٤ - إلى الورقة -٩٦- خطّها عاديّ مقروء، تامّة.

بداية المخطوط:

قال الشيخ الإمام العالم العلاّمة جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، نفع الله المسلمين ببركته، أمّا بعد حمد الله حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا وعبده محمد وآله من بعده..

نهاية المخطوط:

وكان الفراغ منه ضحوة نهار السبت، ثالث يوم خلا من شهر شوّال المحرّم الحرام من شهور سنة - ٩٩٣ - م.

ولم يُذكر اسم الناسخ، ولامكان النسخ.

وقد اعتمدتها أصلاً لأسباب منها:

- بداية الرسالة بالحمد، مع أن شرّاح الرسالة نصّوا على أنه لم يبدأ بالحمد، وهذا يعني أنّ هذه النسخة، أو التي نقلت عنها هذه النسخة لم تكن بين أيديهم، أو أنّ الحَمْدَلَةَ من زيادة الناسخ.

- في الرسالة زيادات غير موجودة في الأصل الذي اعتمده الشارح في شرحه، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه.

- في الرسالة زيادات غير موجودة في مطبوعة «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وقد أشرت إلى ذلك أيضاً.

النسختان اللتان بين يدي تامّتان تقريباً، خلا بعض الخروم والطمس في (ش) حيناً، وفي (ك) حيناً آخر. متقاربتان من حيثُ الجودةُ.

ففي (ش) أغلاط صوّبتها من (ك)، وفي (ك) أغلاط صوّبتها من (ش). وبقي عامل الزمن الذي يحدّد النسخة الأم، وكانت (ك) هي الأقدم والمرجحة أن تكون أمّاً، لكن أموراً دفعتها منها:

- تأخّر تصويرها لأسباب فنية مدة طويلة، مما جعلني أبدأ النسخ من (ش) حين أُنِسْتُ بتمامها وصحتها.

- بعد تصوير (ك) وجدت سقطاً كبيراً، ولم أجد فروقاً جوهرية تدفع (ش) إلا تأخّرها الزمني، وبعد المراجعة تبيّن أن السقط لم يكن من أصل المخطوط، وإنّما نتيجة غلط في التصوير، استدركته مع القائمين على هذه المهمة - مشكورين - .

ـ النسخة (ك) مع أنها الأقدم، إلا أنها خلت من ذكر اسم الشارح (شيخ زاده)، وكذلك حملت عنواناً مختلفاً على صفحة الغلاف، أغلب الظنّ أنّه من وهم النسّاخ. لأن العنوان المثبت في (ش) وهو المرجّح أثبت في نهاية (ك)..

وبالموازنة والدّراسة رأيت أنه لايمكن أن أركن إلى إحدى النسختين، وأجعلها أمّاً، فكلّ واحدة منهما تكمّل الأخرى، مع أنّ عبارة ناسخ (ك) أعلى في بعض المواضع، إلاّ أنّ ذلك ليس مطّرداً، إذ تميل الفصاحة إلى ناسخ (ش)، والعجمة إلى ناسخ (ك) مرّة أخرى.

لذلك أبقيت على النسخ من (ش)، لعدم وجود الفروق ذاتِ البالِ، وسرت فيهما معاً، ولمّا كنت أجد خلافاً كنت أرجّح الصواب، خاصة إن كان الخلاف في نقل عن أحد المصادر.

فكان الأمرُ توفيقاً بين النسختين ـ لاتلفيقاً ـ لإخراج النصّ أقرب مايكون إلى الطريقة التي وضعها شيخ زاده.

أمّا فيما يتعلّق بالمتن المشروح «الإعراب عن قواعد الإعراب» فكنت أعمد إلى مطبوعة دار الفكر، أو مخطوطة المغرب التي بحوزتي، وأحياناً إلى شروح المتن الأخرى مثل «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي، الذي صدر في دمشق بتحقيق الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة.



صـور مـن المخطوطـات المعتمـدة فـي التحقيـق



هذا كتاب بسم الله الرحمن الرحيم شيخ زاده شرح قواعد الإعراب

واعلم أن الشيخ لم يصدر رسالته بالحمد كما فعله غيره إما
اكتفاءً بالبسملة بناءً على أن المراد بالحمد الواقع بالحديث
هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل لا الجملة
على ما نص عليه شارح المسلم وإما هضماً لنفسه بأن كتابه
هذا ليس ككتب السلف حتى يستنبط ولا يلزم منه عدم الا
بتداء بالحمد مطلقا حتى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه
من غير أن يجعله جزءاً من الكتاب فقال بسم الله
الرحمن الرحيم الباء متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله
ابتدئ وتقديم المعمول للدلالة على الاختصاص أو تقديره
بسم الله ابتدائي فعلى الأول يكون الباء للاستعانة وعلى
الثاني يكون للمصاحبة والاسم مشتق من السمو عند
البصريين لكونه رفعة وشعاراً للمسمى فحذف الآخر
وبني الأول على السكون فزيدت عليها همزة الوصل
إذ كان من دأبهم أن يبتدؤوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن
وإذا وقعت في الدرج لم يحتج إلى زيادة شيء ومن
السمة عند الكوفيين بمعنى العلامة فتاؤه عوض
عن الواو كما في عدة فتكون أصله وسماً فحذفت الواو
على غير القياس وعوضت همزة الوصل وإنما لم يكتب الألف

كما هو

الصفحة الأولى من مخطوط «شرح قواعد الإعراب»

ورمزها (ش)

كما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وتطويل الباء عوض
عن الالف ومن لغاته عن يستغني عن الهمزة بالتحريك فقيل
بسم بكسر السين على القاعدة المبهرة او بالفتح توليدا على الواو
والله قال بعض انه علم للذات الواجب لانه يوصف ولا يو
صف به ولانه لابد له من اسم يجري عليه صفاته لا يصلح لها
مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله
الا الله توحيدا لانه لم يمتنع الشركة وقال بعض الاشعرية انه وصف في
اصله لكنه فيه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم واجرى
مجراه اصله الاه وهو اسم لكل معبود ثم غلب بحيث لا يستعمل
في غيره على معبود بالحق على وزن فعال بمعنى مفعول اي مألو
له واشتقاقه اما من أله بالفتح بمعنى عبد او بكسر بمعنى
تحير لان العقول تتحير في معرفته او من أله الى فلان
اي سكنت لان القلوب تطمئن بذكره وتسكن الى معرفته
او من أله اي فزع من امر نزل عليه وآلهه غيره اي خلصه
عن الحزن لان العابد يفزع اليه او من أله الفصيل اذا حرص على
امه لان العباد يحرصون عليه بالتضرع والشدائد
من وله وهو ايضا بمعنى تحير فكان اصله ولاه بكسر الواو
فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها فحذفت الهمزة
وعوض عنها الالف واللام ويدل عليه الجمع بحرف النداء

غالب عليه

الصفحة الثانية من (ش)

الصفحـة الأخيـرة مـن (ش)

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الشيخ رضي الله عنه لم يصدر رسالته بالحمد كما فعله غيره اما
اكتفاء بالبسملة بناء على ان المراد بالحمد الواقع في الحديث هو
الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل لا الجملة على ما نص عليه
شارح المسلم واما هضما لنفسه بان كتابه هذا ليس ككتب
السلف حتى يسلك في سننهم ولا يلزم منهم عدم الابتداء
بالحمد مطلقا حتى يكون بتركه اقتفى لجواز اتيانه من غير ان يجعل
جزءا من الكتاب فقال بسم الله الرحمن الرحيم الباء
متعلقة بالمحذوف تقديره بسم الله ابدا وتقديم المعمول لدلالته على
الاختصاص او متبركا بسم الله ابدا فعلى الاول تكون الباء للاستعانة
وعلى الثاني للمصاحبة والاسم مشتق من السمو عند البصريين
لكونه رفعة وشعار المسمى فحذف الاخر وبني الاول على السكون
فزيد عليها همزة الوصل اذ كان دابهم الابتداء بالمتحرك
والوقف على السكون واذا وقعت في الدرج لم يحتج الى زيادة
شيء من السمة عند الكوفيين بمعنى العلامة فيكون اصله
وسم فحذفت الواو وعوضت همزة الوصل ولم يكتب الالف
كما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وتطويل الباء عوض عن
الالف ومن لغاته ان يستغنى عن الهمزة بالتحريك فقيل سم
بكسر السين على قاعدة المتهمزة او بالضم لتدل على الواو الله
قال بعضهم انه علم لذات الواجب لانه يوصف ولا يوصف به
ولانه لا بد من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه
سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا الله توحيدا لانه
لم يمنع الشركة وقال الاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه

الصفحة الأولى من «شرح قواعد الإعراب»

ورمزها (ك)

وذهب الاكثرون الى ان لفظة الله اسم للذات واجب الوجود المستجمع لجميع الصفات ... دال على معاني الاشياء ... [illegible]

لانه يجب ان لا يستعمل في غيره صار كالعلم فاجري مجراه واصله الاله بمعنى
المعبود ثم غلب على المعبود بالحق على وزن فعال بمعنى مفعول اي
مألوه واشتقاقه اما من أله بالفتح بمعنى عبد او بالكسر بمعنى تحير لان
العقول متحيرة في معرفته او من أله الى فلان اي سكنت لان القلوب
تطمئن بذكره وتسكن الى معرفته او من أله اذا فزع من امر نزل عليه
والهه وغيره فلقصه عن الخوف لان العابد يفزع عليه او من أله الى
الفصيل اذا حرص على امه لان العباد كذلك يولعون عليه بالتضرع في الشدائد
او من وله وهو ايضا بمعنى تحير فكان اصله ولاه فكسر الواو فقلبت
الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها فحذفت الهمزة وعوض عنها الالف
واللام ولذلك قيل يا الله بقطع الهمزة والقراءة بالقطع والمد [illegible] و
قال بعضهم ادخلت عليه الالف واللام وحذفت الهمزة تخفيفا لكثرته
في الكلام ولو كانتا عوضا منها لما اجتمعتا مع المعوض منه وقطعت
الهمزة في النداء للزوم التفخيم لهذا الاسم واما الجمع بينها وبين حرف
النداء فلعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى
وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب
وارتفع لانه تعالى محجوب عن درك الابصار ومرتفع عن كل شيء
وعما لا يليق به وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف
الاخيرة وادخال اللام عليه وعلى جميع الوجوه ادغم اللام الزائدة في
الاصل في التلفظ دون الخط لكونها في الكلمتين الرحمن الرحيم كانا
بنيا للمبالغة من رحم والرحمة في اللغة رقة القلب وهي من الافعال
النفسانية التي يستحيل نسبتها الى الله تعالى فعبر عنها باثرها وهو
التفضل والاحسان والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى وذلك يكون تارة باعتبار الكمية [illegible]

الاصح ان لفظة الله ليست مشتقة من شيء دليل ان الاشتقاق يقتضي سبق المشتق منه ... [illegible]

٢ / ك

الصفحة الثانية من (ك)

يعطف عليها عطف بيان ذكره شارح اللب وفيه ما فيه لان الكلمة
ممنوعة في المقيس عليه على ان كلام الامام منقول عن عبد القاهر الجرجاني
حيث قال والتقدير فاي رحمة وكثير من النحاة المتقدمين يسمون الزائدة
صلة لانه يتوصل به الى زيادة فصاحة او استقامة وزن او حسن
سجع او تزيين لفظ وغير ذلك وبعضهم اي بعض النحاة المتقدمين
وهو الاظهر ويجوز ان يكون الضمير كناية عن النحاة مطلقا قال
الجوهري بعض الشيء واحد ابعاضه وقال شارح الالفية والبعض
عند البصريين يقع على اكثر الشيء وعلى نصفه وعلى اقله وعن الكسائي
وهشام ان بعض الشيء لا يقع الا على ما دون نصفه انتهى وما ذكره
بعض شروح المتن لان اطلاق المؤكد ضعيف يدل عليه لفظ البعض
فليس بشيء لانه على تقدير تسليم اطلاق البعض على ما دون
النصف نمنع استلزام قلة القائل ضعف القول ويسميه
مؤكدا لافادته تاكيد الايصال الثابت والمراد من
هذا الكلام تاكيد ودليل لقوله وينبغي ان يجتنب
المعرب بقوله المتقدمين تم كتاب شرح قواعد
الاعراب والحمد لله مسبب الاسباب والصلاة
على من له النعم والشراب وعلى الذين هم
اولى العلوم والالباب رب اغفر لي ولوالدي
وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
في وقت العصر في يوم الاثنين
من شهر ذي القعدة
سنة ستة
وعشرين و
الف
١٠٢٦

١٠٢٦

الصفحة الأخيرة من (ك)

متن القواعد

للشيخ الامام العالم العلامة العمدة المحقق المدقق
جمال الدين الانصاري الحنبلي المعروف
بابن هشام الانصاري
رحمه الله تعالى آمين آمين
آمين يا رب العالمين
آمين يا رب العالمين

متن القواعد
للشيخ الامام العالم العلامة
العمدة المحقق

غلاف «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام

المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري
نفع الله المسلمين ببركته اما بعد حمد الله حق حمده والصلوة والسلام
على سيدنا وعبده محمد وآله من بعده فهذه نبذ جليلة في قواعد
الاعراب تقتفي بمتأملها جادة الصواب وتطلعه في الامد القصير
على نكت كثيرة من الابواب عملتها عمل من طب لمن حب وسميتها
بالاعراب عن قواعد الاعراب ومن الله استمد التوفيق والهداية الى
اقوم طريق بمنه وكرمه وتنحصر في اربعة ابواب الباب الاول
في الجملة واحكامها وفيه اربع مسائل المسألة الاولى في شرحها اعلم ان
اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه وان الجملة
اعم من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس الا ترى ان نحو قام زيد من قولك ان
قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاما لانه لا يحسن السكوت عليه وكذا
القول في جملة الجواب ثم الجملة تسمى اسمية ان بديت باسم كزيد قايم وان زيدا
قايم وهل زيد قايم وما زيد قايما وفعلية ان بديت بفعل كقام زيد
وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته
وادعو عبد الله واذا قيل زيد ابوه غلامه منطلق فزيد مبتدا
اول وابوه مبتدا ثان وغلامه مبتدا ثالث ومنطلق خبر الثالث والثالث

وخبره

الصفحة الأولى من «متن القواعد» ضمن مجموع يضمها

وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول ويسمى المجموع جملة كبري
وغلامه منطلق جملة صغري وابوه غلامه منطلق جملة كبري بالنسبة الي
غلامه منطلق وصغري بالنسبة الي زيد ومثله لكنا هو الله ربي اذ اصله
لكن انا هو الله ربي والاتقيل لكنه المسالة الثانية في الجمل التي لها محل من
الاعراب وهي سبع احدها الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدا وان
نحو زيد قام ابوه قائم وان زيدا ابوه قائم ونصب في بابي كان وكاد نحو
كانوا يظلمون وما كادوا يفعلون الثانية والثالثة الواقعة حالا والواقعة ٢
مفعولا به ومحلهما النصب فالحالية نحو وجاءوا اباهم عشاء يبكون والمفعولية
تقع في اربعة مواضع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله وتالية للمفعول الاول
في باب ظن نحو ظننت زيدا يقرا وتالية للمفعول الثاني في باب اعلم نحو اعلمت
زيدا عمرا ابوه قائم ومعلقا عنها العامل نحو لنعلم اي الحزبين احصى فلينظر
ايها ازكى والرابعة المضاف اليها ومحلها الجر نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
يوم هم بارزون وكل جملة وقعت بعد اذ او اذا او حيث او لما الوجودية
عند من قال باسميتها او بينما او بينا فهي في موضع خفض باضافتهن اليها
والخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها الجزم اذا كانت مقرونة بالفاء ٤
او باذا الفجائية فالاولى نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ
بجزم يذر عطفا على محل الجملة والثانية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم

الصفحة الثانية من «متن القواعد

وه

كتاب الله تعالى إنه زائد لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له
وكلام الله تعالى منزه عن ذلك وقد وقع هذا الوهم للإمام فخر الدين الرازي
فقال المحققون على أن المهمل لا يقع في كلام الله تعالى فاما ما في قوله تعالى
فبما رحمة من الله فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب والتقدير فأي رحمة انتهى
والزائد عند النحويين هو الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد لا المهمل
والتوجيه المذكور في الآية باطل لأمرين أحدهما أن ما الاستفهامية إذا
خفضت وجب حذف ألفها نحو عم يتساءلون والثاني أن خفض رحمة حينئذ
مشكل لأنه لا يكون بالإضافة إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف إلا أي عند
الجميع وكم عند الزجاج ولا بالإبدال من ما لأن المبدل من اسم الاستفهام
لابد أن يقترن بهمزة الاستفهام نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم ولا صفة
لأن ما لا توصف إذا كانت شرطية أو استفهامية ولا بيانا لأن ما لا توصف
لا يعطف عليه عطف البيان كالمضمرات وكثير من المتقدمين يسمون
الزائد صلة وبعضهم يسميه مؤكدا وبعضهم يسميه لغوا لكن اجتناب هذه
العبارة في التنزيل واجب وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله والله الموفق
وهو الهادي إلى سبيل الخيرات بمنه وكرمه حسبنا الله ونعم الوكيل

وكان الفراغ منه ضحوة نهار السبت ثالث يوم
خلا من شهر شوال المكرم الحرام من شهور سنة [illegible]



الصفحة الأخيرة من «متن القواعد»